

لغات العرب
منهج العرض ودواعي الخلاف
دراسة نحوية تطبيقية

إعداد الدكتور
شريف محمد الصادق سليمان جمعة
مدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنين بالقاهرة - جامعة الأزهر



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



لغات العرب منهج العرض ودواعي الخلاف - دراسة نحوية تطبيقية

شريف محمد الصادق سليمان جمعة

اللغويات، اللغة العربية، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.

البريد الإلكتروني: She14011981@gmail.com

ملخص البحث:

يعد السماع أحد أهم الأصول النحوية، ولغات العرب، أو ما يسمى باللهجات من أهم روافد السماع، وقد وردت العديد من اللغات المختلفة عن القبائل العربية، والتي كانت أساسا للتقعيد النحوي، ومن خلال مطالعة هذه اللغات يتبين أن بعض العلماء وصفوا تلك اللغات بوصف يرد لها أو يحط من قيمتها، ثم نرى ابن جني وهو يقرر أن جميع لغات العرب حجة، فكان هذا البحث موجها إلى تلك القضية: كيف تكون اللغات كلها حجة، وكيف يرد العلماء بعضها؟ وقد دفعني سيل البحث إلى الحديث عن منهج النحاة في عرضهم للغات العرب من خلال كتبهم؛ حتى أصل إلى السبب والداعي الذي يجعل العالم يصف لغة بوصف غير دال عن القبول، حتى توصلت إلى أن ما نطق به العربي في فترة الاحتجاج المحدودة زمانا ومكانا بالشروط المعروفة لقبول اللغة لا يمكن رده، وهو حجة، إلا أن كثرة اختلاف العلماء في الأصول كان سببا لكثرة الاختلاف في الفروع، وكذلك فإن النحاة كانوا يقصدون إلى بناء صرح لغوي مبني على نظام منضبط، وقد استلزم ضبط معاهد هذا النظام أن يردوا بعض اللغات حتى يتم لهم ما أرادوا من بناء محكم، ولهذا فجميع اللغات حجة، ووصف النحوي لها بالرداءة مثلا لا يخرجها عن دائرة الاحتجاج، إلا أن النظام النحوي الذي وضعه لا يقبل هذه اللغة؛ لأنها ستخل بذلك البناء، ونظام القواعد النحوية يطلب اللغات المطردة التي يمكن القياس عليها، ولهذا وجدنا أن النحاة يصفون ما قل وخالف الكثير بالشذوذ، وهذا لا يعني أنه لا يحتج بذلك الحرف، وإنما يعني أنه لا يقاس عليه.

منهج البحث: واتخذت الوصف والتحليل منهجا لهذا البحث، حيث استقرأت اللغات من كتب النحاة ثم عرضتها وحاولت وصفها كما جاءت ثم قمت بتحليل ماورد من نصوص من خلال التطبيق على بعض النماذج.

الكلمات المفتاحية: لغات العرب - حجية اللغة - قبول اللغة - رد اللغة - اللغات والنحاة.



The Dialects of the Arab, the Methodology of Displaying and Implications of Discord An applied grammatical Study

By: Sherif Mohammed Al- Sadek Solayman Gomaa

Majored in Linguistics

Department of Arabic Language

Faculty of Islamic and Arabic Language for Men in Cairo

Azhar University

Abstract

Listening is one of the basic roots of grammar and the languages of the Arab or what is called the dialects constitute the important sources of listening. There have been many varied dialects of the Arab tribes which were taken as the basis of Arabic grammar rules. Tracing those dialects, one would find that some scholars have devalued them. Next, Ibn Jenni has decided that all the dialects of the Arab are identifiable. Hence, this research is dedicated to this issue; how could all those dialects identifiable and how scholars reject some of them? The course of the research has compelled the researcher to demonstrate the grammarians' methodology of displaying the dialects of the Arab in their books till he finds out the reason beyond describing a dialect in a non- indicative and unacceptable way by a scholar. Moreover, the researcher has also discovered that what the Arabs have uttered in the limited chronical and spatial era of identification, according to the acknowledged terms and conditions of approving a language, can't be rejected as it represents a kind of authority. However, the large disagreement between the scholars about the fundamentals has led to discord about the sub- branches. Likewise, the grammarians intended to build up a great linguistic structure based on strict discipline. Therefore, controlling such discipline has required disapproving some dialects so that they can establish the intended strict discipline. Accordingly, all dialects are considered as an authority despite being described as poor by the grammarians and this can't prevent them from being an authority, even though the grammatical discipline established by such scholar does not approve this dialect as it would impair such structure. In addition, the rules of grammar seek regular dialects which could be established as a scale and that is why grammarians describe the minor and different dialects as irregular, but this does not turn them into unidentifiable sources. It simply means they are irregular. The research applies the descriptive and analytical approaches through reading dialects as utilized in some books of grammar, displaying describing them and analyzing some applied texts where they appeared.

Key words: dialects of the Arab, authority of the language, approving a language, rejecting a language, languages and grammarians.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد: فقد أدرك علماء اللغة في أول الأمر أهمية لغات العرب في بناء صرح اللغة وتقعيد قواعدها فارتحلوا إلى مضارب البادية يجمعون ما يسمعون من أفواه الأعراب الذين لم تفسد سليقتهم؛ حتى يكون بناء اللغة بناء عربيا خالصا لا تشوبه شائبة العجمة، وحين تم لهم ما أرادوا من جمع تراث لغوي كبير قعدوا قواعدهم على ما اطردهم من كلام العرب، إلا أن هناك لغات خالفت تلك القواعد، فما كان من النحاة إلا أن تعرضوا لها بالتوجيه أو التأويل أو بوصف يدل على ردها؛ حتى تستقيم تلك القواعد ويستقيم ذلك البناء، وقد يكون الأمر مخالفا لذلك فيستشهد النحوي باللغة ويصفها بوصف حسن يدل على قبولها، فتارة تجد أنهم يقبلون تعدد اللغات في المسألة ويجعلونها دلائل لأوجه جائزة، كما فعلوا في إعمال (ما) وإهمالها استنادا إلى لغتي الحجاز وتميم، وتارة تبنى القاعدة كلها على لغة^(١)، وتارة ترد اللغة ولا تقبل.

سؤال البحث:

بالنظر في المقدمة السابقة يظهر السؤال الآتي: لماذا لم يتفق النحاة على معيار أو مقياس محدد لقبول اللغة أو ردها؟ ما الداعي لذلك؟ وتعلق بهذا السؤال الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية، ومنها: هل بنيت قواعدهم على كل ما لديهم من تراث لغوي؟ وهل قبلوا كل ما سمعوه منهم؟ وهل خطأوا أحدا من العرب؟ وما معنى تلك التخطئة؟ وهل كان الاستقراء كاملا لعامة لغات العرب؟

(١) كما في استخدام (ذو) في الموصولات، ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك: ١/ ١٨٢، تح/ عبد المنعم أحمد هريدي، نشر جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، والمستوى اللغوي للفصحى واللهجات للنثر والشعر لمحمد عيد: ٥٩، عالم الكتب القاهرة: ١٩٨١ م.

هذا ما يجيب عنه هذا البحث بإذن الله تعالى، وللوصول إلى جواب لذلك كان لزاما على الباحث أن يبحث في منهج النحاة في عرض لغات العرب في مؤلفاتهم لتتعرف على أمر مهم وهو: هل علل النحاة لتلك الأوصاف حين قبلوا اللغة أو ردوها؟ وهل نسبوا كل ما جمعه من لغة إلى أهله؟ وذلك لتعرف أسباب الرد أو القبول، ولتعرف القبائل التي اعتمدوا في الأخذ عنها؟ ولهذا جاء البحث في فصلين:

الفصل الأول: منهج النحاة في لغات العرب.

الفصل الثاني: دواعي الخلاف في قبول اللغة.

أهمية الموضوع:

للموضوع أهمية بالغة لاتصاله الوثيق بأصل من أصول النحو وهو السماع، حيث إن لغات العرب أحد موارده، ولتوقف الكثير من الأحكام النحوية على قبول اللغة أو ردها، ولمجيء الكثير من القراءات القرآنية على لغات العرب المختلفة.

أسباب اختيار الموضوع:

- دفع ما قد يتوهم من تعارض بين ما ذكره النحاة في كتبهم من أن اللغات كلها حجة وبين ردهم لكثير من اللغات.
- الدفاع عن كثير من القراءات القرآنية، حيث إن رد القراءات في كثير من الأحيان يكون بسبب رد اللغة.
- الوقوف على سبب عدم اتفاق النحاة على معيار محدد لقبول اللغة.

منهج البحث:

اتخذت الوصف والتحليل منهجا لهذا البحث، حيث استقرت اللغات من كتب النحاة ثم عرضتها وحاولت وصفها كما جاءت ثم قمت بتحليل ماورد من نصوص من خلال التطبيق على بعض النماذج.

الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات التي دارت حول قضية الاستشهاد باللغات، لا أنني لم أعثر على دراسة ترد على سؤال البحث، وهو: لماذا لم يتفقوا على معيار موحد تقبل من خلاله اللغة أو ترد.

- أثر تعدد اللهجات العربية في النحو العربي، للباحثة: ليلي برجس أبو الغنم.
- القبائل العربية التي خالفت نص وثيقة الفارابي في جمع اللغة) معجم جمهرة اللغة لابن دريد دراسة تطبيقية) (الجزء الثاني نموذجاً) للدكتور/ أحمد إبراهيم محمد بني عطا.
- القبائل العربية في الاحتجاج النحوي، للدكتور/ عبد الله بن أحمد النهاري.
- اللغات الضعيفة وأثرها في أصول النحو، للدكتور/ عبد العزيز صافي الجبل.
- طعن النحاة واللغويين في لغات العرب، للباحث/ قاسم خليل حسن القواسمة.

خطة البحث:

انتظم البحث مقدمة وتمهيدا وفصلين وخاتمة وفهارس فنية.

أما المقدمة ففيها سؤال البحث، وأهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

والتمهيد: وفيه اللغة واللهجة، ومظاهر اهتمام النحاة باللغات، واللغة بالنسبة للنحوي.

الفصل الأول: منهج النحاة في لغات العرب، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: منهج النحاة في الاحتجاج بلغات العرب بين النظرية والتطبيق.

المبحث الثاني: منهج النحاة في عرض لغات العرب نسبة ووصفا وتعليلا.

الفصل الثاني: دواعي اختلافهم وعدم اتفاهم على مقياس موحد لقبول اللغة أو ردها.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

الفهارس الفنية: فهرس المراجع، وفهرس الموضوعات.

أسأل الله - تعالى - العون والقبول.

الباحث.

تمهيد

اللغة واللهجة:

اللغة: اللسان، وهي أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم، أو هي الكلام المصطلح عليه بين كل قبيل، وأصلها لغوي أو لغوي واللهاء عوض^(١).

ويقصد القدامى باللغات في كتبهم ما نقصده الآن باللهجات والتي تعني طائفة من المميزات اللغوية المنتمية إلى بيئة خاصة، وهذه البيئة قسم من بيئة أعم وأشمل، تنتظم لهجات عدة، و تتميز فيها كل واحدة عن الأخرى بظواهرها اللغوية، لكنها تأتلف فيما بينها بظواهر لغوية أخرى تيسر اتصال أهل هذه البيئات بعضهم ببعض وفهم ما يدور بينهم من حديث فهما يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللهجات^(٢).

فمصطلح اللغة واللهجة قد يتناوبان، سأل ابن جني أبا عبد الله الشجري^(٣): كيف تجمع دكانا؟ فقال: دكاكين، فسرحانا؟ قال: سراحين، فعثمان؟ قال: عثمانون، فقال له: هلا قلت: عثمانين؟ فقال ابن الشجري: أيش عثمانين؟ رأيت إنسانا يتكلم بما ليس من لغته، والله لا أقولها أبدا^(٤).

فهو يعني باللغة- هنا- اللهجة، ولا يعني لغة أخرى غير العربية، وخلاصة القول أن المقصود بلغات العرب في هذا البحث لهجاتها المختلفة المجتمعة كلها تحت مظلة كبيرة وهي اللغة العربية.

مظاهر اهتمام النحاة باللغات:

كان اهتمام علماء اللغة بلغات العرب كبيرا؛ نظرا لما لها من أهمية كبيرة؛ إذ تمثل مكونا من مكونات

(١) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي: (لغو) ٣٩/٤٦٦٢، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

(٢) في اللهجات العربية لإبراهيم أنيس: ٢٩، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثامنة، ١٩٩٢ م.

(٣) محمد بن العساف الشجري العقيلي الجوثي التميمي، من فضحاء العرب حضر الموصل، واستشهد ابن جني بكلامه. ينظر: معجم الأدباء: ٤/١٥٩٧، ويسمى (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) لياقوت الحموي، تحقيق/ إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

(٤) ينظر: الخصائص لابن جني: ١/٢٤٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة. ومعجم الأدباء: ٤/١٥٩٧،

أصل مهم من أصول النحو وهو السماع. فمن عظيم اهتمامهم بلغات العرب أنهم كانوا يعكفون على حفظها، ويفخرون بذلك، فهذا عمرو بن كركرة الأعرابي^(١) قيل عنه: "كان يحفظ لغات العرب"^(٢). إلا أن العلماء لم يكن بإمكانهم استقراء كل اللغات، فليس هذا بمقدورهم، بل إنه يعد ضرباً من المستحيل، فكما قيل: هذه اللغة لا يحيط بها إلا نبي^(٣)، قال الشافعي - رضي الله عنه -: "ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي، ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها حتى لا يكون موجوداً فيها من يعرفه"^(٤) بل إنهم تعمدوا ترك قبائل بعينها لأسباب ستذكر في ثنايا البحث. وكما اهتموا بحفظها اهتموا - أيضاً - بجمعها فاجتمعت لديهم ثروة لغوية هائلة، فقد روي عن أبي عمرو بن العلاء أنه قد بلغت كتبه عن العرب بيتاً قريباً إلى السقف وعمامة أخباره عن أعراب أدركوها الجاهلية^(٥).

(١) أبو مالك عمرو بن كركرة الأعرابي، كان بصري المذهب، بلغ من علمه أنهم قالوا: "كان الأصمعي يجب ثلث اللغة، وأبو عبيدة يجب في نصفها، وأبو زيد يجب في ثلثها، وأبو مالك يجب فيها كلها" من تصانيفه: كتاب خلق الإنسان، وكتاب الخيل. ينظر: معجم الأدباء: ٥/ ٢١٣٢.

(٢) مَرَاتِبُ النَّحْوِيِّينَ لأبي الطيب اللغوي ٤١، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ١٩٥٥ م، ومُعْجَمُ الأَدْبَاءِ ١٦ / ١٣١.

(٣) ينظر: تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، تح/ محمد عوض مرعب نشر دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الأولى، ٢٠٠١ م.

(٤) الرسالة للإمام الشافعي: ٣٤. تح/ أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية القاهرة: ١٣٥٨ هـ ١٩٣٩ م.

(٥) ينظر: البيان والتبيين للجاحظ: ١/ ٣٢١، تح/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة السابعة، ١٤١٨ هـ، ١٩٨٨ م. و خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب، للبخاري: ١/ ٢، تح: محمد نبيل طريفي، وإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨ م، بيروت.

ونقلوا عن الكسائي أنه أنفذ خمس عشرة دواة حبر فيما كتبه عن العرب^(١).
وذكر حماد الرواية^(٢) أن النعمان أمر فنسخت أشعار العرب في الطنوج وهي الكراريس، ثم دفنها في قصره الأبيض، فلما كان المختار بن أبي عبيد قيل له: إن تحت القصر كنزا فاحتفراه، فلما فتحه أخرج تلك الأشعار فمن ثم أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة^(٣).
ومع عظم ما نقل عنهم إلا أنه قليل، يقول أبو عمرو بن العلاء: "ما انتهى إليكم مما قال العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير"^(٤).
وسبب قلته أنه فقد منه الكثير، ذكر ابن رشيقي أن ما ضاع وما فقد من النثر أضعاف ما وصل إلينا^(٥).

اللغة بالنسبة للنحوي:

اللغة بالنسبة للنحوي هي ما خالفت قياسه الذي اعتمده، فيكون ما خالف هذا القياس لغة من اللغات، قال ابن نوفل: "سمعتُ أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عما وضعت مما سميت عربية أيدخلُ فيه كلامُ العرب كلُّه؟ فقال: لا، فقلت كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة فقال: أحملُ على الأكثر وأسمِّي ما خالفني لغات"^(٦).

(١) ينظر العمدة في محاسن الشعر وآدابه لابن رشيقي: ١/ ٢٠. تح/ محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة، دار الجيل: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

(٢) حماد بن ميسرة بن المبارك بن عبيد الديلمي، مولى بني بكر بن وائل، إخباري، من أشهر رواة الشعر توفي سنة ١٥٦ وقيل غير ذلك ينظر: معجم الأدباء: ٣/ ١٢٠١، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري: ٢٣، تح/ إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

(٣) الاقتراح في أصول النحو وجدله، للسيوطي: ١٠٧، تحقيق وشرح / محمود فجال، وشرحه يسمى (الإصباح في شرح الاقتراح) دار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ - ١٩٨٩ م، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي: ١/ ١٩٧، تح/ فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م

(٤) المزهر: ١/ ١٩٦ - ٢، ٤٠١.

(٥) العمدة: ١/ ٢٠.

(٦) المزهر في علوم اللغة وأنواعها (١/ ١٤٦).

فاللغة عنده ما خالفت قياسه ويقصد به ما اطرّد من كلام العرب، ولا يقصد باللغة-هنا- اللغة أو اللهجة التي تخالف لهجة قومه؛ فالنحوي قد ينطق أو يؤلف بعبارات تخالف مذهبه الصريح. فابن هشام اشترط لدخول هاء التنبيه على الضمير أن يكون خبره اسم إشارة^(١)، وقال في خطبة كتابه: وها أنا بائح^(٢)، وفعل مثله صاحب القاموس فقال: وها أنا أقول^(٣).

(١) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام: ١/٤٥٦. تح / مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام: ١/١٣.

(٣) القاموس المحيط، للفيروزآبادي (ص: ١/٣١، ١/١٣٥٥): تح/ مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦ هـ، وينظر: دراسات في العربية وتاريخها، للإمام محمد الخضر حسين: ٤٢، اعتنى به على الرضا الحسيني، ضمن موسوعة الأعمال الكاملة دار النوادر، الطبعة الأولى، ١٤٣١ هـ، ٢٠١٠م

الفصل الأول

منهج النحاة في لغات العرب

المبحث الأول: منهج النحاة في الاحتجاج بلغات العرب بين النظرية والتطبيق.

ذكر بعض النحاة أن اللغات كلها يحتج بها، ولعل هذا الحكم قد أطلق بناء على أن العربي لا يُخَطَّأ؛ لأنه لو جازت تخطئة العربي لكان ذلك باباً للطعن على كلام العرب، ولهذا كانت القاعدة (اللغات كلها حجة) حجر أساس ينطلق منه اللغوي، ومع أن اللغات كلها حجة إلا أن كثيراً من النحاة قد وصف بعض اللغات بأوصاف تفيد ردها أو تضعيفها، ولهذا فإن هناك منهجاً نظرياً ومنهجاً تطبيقياً، المنهج النظري يفهم منه قبول كل اللغات، والمنهج التطبيقي قد يخالف ذلك.

أولاً: المنهج النظري:

من المنهج النظري ما ذكرناه حين سئل أبو عمرو بن العلاء: "كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة فقال: أحمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات"^(١). فهم يدركون أن كلام العرب حجة حتى ولو خالف المطرد، ويتضح هذا المنهج عند ابن جنى حين عقد باباً عنونه بقوله: باب اختلاف اللغات وكلها حجة، ثم قال: "اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك أعمال (ما) يقبلها القياس^(٢)، ولغة الحجازيين في أعمالها كذلك؛ لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به ويخلد إلى مثله، وليس لك أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبتهما؛ لأنها ليست أحق بذلك من وسيلتهما، لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها وتعتقد أن أقوى القياسين

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها (١/ ١٤٦)

(٢) قال ابن السراج: "ولكنك إذا قلت: ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به استوت اللغتان وصارت "ما" على أقيس الوجهين هـ وهي لغة تميم". الأصول في النحو، لابن السراج (١/ ٢٩٧) تحقيق عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة، بيروت، وقال ابن مالك: "لغة بني تميم في تركهم ٣ أعمال "ما" أقيس من لغة أهل الحجاز". شرح الكافية الشافية (١/

أقبل لها وأشد أنسابها. فأما ردّ إحداهما بالأخرى فلا" (١).

ويؤكد ابن جني كلامه بحديث النبي -صلى الله عليه وسلم- فيقول: "ألا ترى إلى قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: "نزل القرآن بسبع لغات كلها كافٍ شافٍ" (٢)... ومن يعترف بأن اللغات كلها حجة لا يتعذر عليه أن يتصور اجتماع لغتين فصاعداً في كلام الفصيح، فحين قال الشاعر:

فَظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُخِيلُهُ
وَمِطْوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ (٣)

وقول الآخر:

وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَا بِي نَحْوَهُ عَطَشٌ
إِلَّا لِأَنَّ عُيُونَهُ سَائِلٌ وَاذِيهَا (٤)

لم يكن عسيراً على ابن جني أن يرى في إثبات الواو في (أخيلهو) وتسكين الهاء في قوله: (له) لغة جديدة انضمت إلى لغة الشاعر الفصيح، فليس إسكان الهاء في (له) عن حذفٍ لحق بالصنعة لكن ذاك لغة

ومثل ذلك يقال في البيت الثاني في (نحوه) و(عيونه) (٥) ..

(١) الخصائص (١٢ / ٢)

(٢) رواه الإمام مسلم في صحيحه بلفظ قريب من منه: ١ / ٥٦٠، والبيهقي في سننه: ٢ / ٥٣٨.

(٣) البيت من الطويل، ليعلى الأحوال من أزد السراة، والمعنى: أنه ظل يترقب مع صاحبيه برقا آتيا من جهة البيت العتيق، والشاهد: تسكين الهاء في (له) وهو لغة أزد السراة (بنو عقيل وبنو كلاب) حيث يجوز عندهم تسكين الهاء، إجراء للوصول مجرى الوقف، ويرى المبرد أنها ضرورة. ينظر: الأصول لابن لسراج: ٣ / ٤٦١، والمقتضب: ١ / ٣٩، تحقيق / محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، والخصائص: ١ / ١٢٩، والخزانة: ٢ / ٤٠١.

(٤) البيت رواه قطرب بلا نسبة، وهو من البسيط، ينظر: الخصائص: ١ / ٣٧٢، وسر صناعة الإعراب: ٢ / ٣٥٨، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

(٥) وبيان الشاهد أنه يجب أن تتمكن واوا الضمير في الوصل في (عيونه) كما تمكنت في (نحوه) في الشطر الأول، إلا أن الضمير في (عيونه) في الشطر الثاني جاء ساكناً بلا واو، وهذا من إجراء الموصول مجرى الموقوف عليه، وقيل: إن سكون الهاء فيه لغة أزد السراة، وبهذا يكون الشاعر قد جمع بين لغتين في بيت واحد. ينظر: دراسات في فقه اللغة

لصبحي الصالح (ص: ٦١) دار العلم للملايين، الطبعة الأولى ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م

ومن الأمثلة على ذلك -أيضا- إعمال (ما) وإهمالها، فالحجازيون يعملونها، والتميميون يهملونها، وقد قبل النحاة كلا اللغتين، بل وقرئ بهما، فقد قرئ قوله -تعالى: (ما هذا بشرا) بالوجهين، بالنصب على الإعمال، وبالرفع على الإهمال^(١)، وكذلك قوله -تعالى: (ماهن أمهاتهم)^(٢).

ومما تجدر الإشارة إليه أن القياس الأقوى في ذلك هو الإهمال؛ لأن (ما) لا تختص وحق ما لا يختص ألا يعمل، إلا أن من أعملها يمكن أن يستند إلى قاعدة (المشابهة) فالشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه^(٣)، فهذه الحروف أشبهت ليس في النفي فعملت عملها، وفي هذا دليل على قبول اللغة حتى ولو خالفت القياس، فلغة الحجازيين لم توافق القياس، ومع هذا لم ينكرها أحد، فهي مقبولة لأن العرب نطقوا بها، وهذا يؤكد منهجهم النظري الذي يرى قبول اللغة ما نطق بها عربي، ولهذا يرى ابن جنّي أن لغة بني تميم أقوى في القياس، ولغة الحجازيين أفصح^(٤).

ومما يستدل به على أن اللغات كلها حجة ما ذكره ابن هشام اللخمي أن (كُنِّي) بالتشديد، فهو مُكْنِيّ و(كُنِّي) بالتخفيف فهو مَكْنِيّ، أما أكنيته فهو مُكْنِيّ، ليست بالفصيحة لا أنها ليست بخطأ؛ لأنها لغة

(١) قراءة الجماعة بالنصب، وقرأ ابن مسعود وغيره بالرفع على لغة تميم ونجد. ينظر: مختصر ابن خالويه: ١٨٢ وهو مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، مكتبة المتنبّي، القاهرة.

(٢) قراءة الجمهور بالنصب، وقرأ ابن مسعود (ماهن بأمهاتهم) وذكر الزمخشري أن زيادة الباء تكون لمن ينصب إلا أن أبا حيان تعقبه بأن زيادة الباء في لغة تميم كثير. ينظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه: ٥٢، دار الكتب المصرية ١٣٦٠هـ - ١٩٤١م، ومختصر ابن خالويه: ١٥٤، والكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل، للزمخشري (ص: ٢٠٦/٣) تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، والبحر المحيط لأبي حيان: ٢٣٢/٨، تحقيق/ صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، ١٤٢٠هـ.

(٣) أشار إلى هذه القاعدة ابن يعيش في شرح المفصل: ١/١٦٦، تقديم/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م وابن هشام في المغني: ٨٩٤.

(٤) ينظر: الخصائص: ١/١٢٥.

مسموعة^(١).

حيث فرق ابن هشام اللخمي بين (ما ليس فصيحاً) وبين (الخطأ)؛ لأن ثبوت اللغة ينفي عنها كونها خطأً.

فكلام ابن هشام اللخمي يدل على أن المسموع عن العرب لا يصح أن يلحن قائله.

ومما يستدل به على أن اللغة حجة ما ذكره أبو حيان من أن كل ما كان لغة لقبيلة قيس عليه، ولهذا قال: "إذا ثبت أن ذلك لغة فلا يمكن التأويل؛ لأن التأويل لا يكون إلا إن كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول، إما إذا كانت لغة طائفة من العرب لا تتكلم إلا بها فلا تأول، وأما أبو علي فتأول قولهم ليس الطيب إلا المسك^(٢)؛ لأنه لم يبلغه - والله أعلم - نقل أبي عمرو ذلك أنها لغة تميم"^(٣).

وقال أيضاً: "... ولا يخفى ما في هذه التخارج من التكلف، وحكاية الأخفش وأبي زيد مانع من هذه التأويلات"^(٤).

(١) ينظر: المدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام اللخمي (ص: ٥٥) تحقيق الدكتور حاتم الضامن، دار البشائر الإسلامية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

(٢) يقصد بها حكم رفع (المسك) ونصبه، فيرى أبو عمرو أن ذلك لغة، وأن لغة تميم الرفع ولغة الحجاز النصب، ولذلك قصة مذكورة في الأمالي لأبي علي القالي: (٣/ ٤٠)، اعتنى بالوضع والترتيب / محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، الطبعة: الثانية، ١٣٤٤هـ - ١٩٢٦م، والمزهر: ٢/ ٢٤٠، وتأول قوم منهم الفارسي الرفع على أن فيها ضمير الشأن، وقد ر بعضهم أن (ليس) حرف، والمسألة منثورة في كتب الخلاف: ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات، الأنباري (١/ ١٣١) المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، والكافية الشافية: ١/ ٤٢٥، والجنى الداني: ٤٩٧، تحقيق / فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م. والمغني: ١/ ٣٨٧.

(٣) التذييل والتكميل لأبي حيان: ٤/ ٣٠٠، تحقيق الأستاذ الدكتور / حسن هندواوي، دار القلم، دمشق. والمزهر للسيوطي: ١/ ٢٥٨.

(٤) وهو يقصد تأويلات أبي علي الفارسي في (لعل) الجارة حيث ذكر أن في لعل ضمير الشأن، أي لعله: لعل الشأن لأبي المغوار منك جواب قريب، ينظر: التذييل والتكميل: ٥/ ١٨٣.

وقال أيضا: " وهو محجوج بثبوت ذلك في لسن العرب بنقل الثقات النحويين" ^(١).
وقال- أيضا-: " وإذا ثبت نقل أبي عمرو أن ذلك لغة تميم كان ذلك حجة على المذهبيين" ^(٢).
وقال أيضا: " وذهب أبو العباس إلى إنكار هذه اللغة ^(٣)، ولا يجيز مثلها في كلام ولا شعر، وهو محجوج بنقل النحاة الثقات من هؤلاء الطوائف من العرب" ^(٤).

وبمثله قال ناظر الجيش ^(٥)، وقال في موضع آخر: " وكما أن الحجازيين أعملوا ما إعمال ليس إذا لم ينتقض النفي كذلك التميميون أهملوا ليس إذا انتقض النفي حملا على ما وإذا ثبت أن هذا لغة قوم وهم بنو تميم لم يتجه تأويل أبي علي" ^(٦).

ويرى السيوطي أن القراءات كلها حجة لم يستثن منها حتى الشاذ حيث قال: " أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواترا أو آحادا أم شاذًا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معلوما، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في

(١) يعني: أحمد بن يحيى في زعمه أن (أي) لا تكون إلا استفهاما أو جزاء، والجمهور يرى أنها قد تكون موصولة: ينظر: التذييل والتكميل: ٥٥ / ٣.

(٢) يقصد ظاهرة إسكان المتحرك إجراء للمنفصل مجرى المتصل عند بني تميم مثل قراءة (ورسلنا) بإسكان السين، و(بارئكم) بإسكان الهمز ونحوه حيث وردت هذه الظاهرة في بعض الأبيات الشعرية فنسب بعضهم ذلك للضرورة، وجعل بعضهم ذلك لغة لبني تميم، ورد المبرد ذلك كله. ينظر: التذييل والتكميل: ٢١٧ / ١.

(٣) يعني لغة بني الحارث بن كعب وبنو الهجيم وبنو العنبر وغيرهم من الذين ألزموا المثني وما جرى مجراه الألف إجراء له مجرى الاسم المقصور. ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش: ٣١٨ / ١. تحقيق / علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

(٤) التذييل والتكميل: ٢٤٨ / ١.

(٥) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣١٩ / ١.

(٦) يرد على أبي علي الفارسي في تأويله الرفع في مسألة ليس الطيب إلا المسك حيث قال بحرفية ليس مع ظهور عملها، أو فعليتها وإلغاء العمل، أو القول بأن اسمها ضمير الشأن وما بعده خبر. ينظر: تمهيد القواعد: ٢٥٤ / ٢.

ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه، نحو: استحوذ، ويأبى، وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه^(١).

فمن خلال ما سبق يتبين أن ثمة من يقول بأن اللغات كلها مقبولة ما نطق بها عربي، ولهذا فإن العربي لا يخطئ ولا يغلط، ويتبين أن ثبوت اللغة عن العربي كاف لأن تحوز هذه اللغة حجية ذاتية لهذا المنطوق معنى وتركيباً، ولا يجوز تلحينه، غاية الأمر أن ينظر: هل خالفت هذه اللغة المطرد المقيس أم لا؟؟ فإن وافقه فتلك الغاية المنشودة، وإن خالفته احتج بذلك الحرف أو التركيب فقط ولا يقاس عليه، وثبوت لغة ينفي عنه وصفه بالخطأ.

ثانياً: المنهج التطبيقي:

أما إذا نظرنا لمنهجهم التطبيقي فإننا نجد أن النحاة قد وصفوا هذه اللغات بالكثير من الأوصاف التي تضعها في دائرة الرد أو دائرة القبول، ولهذا فإن هناك مخالفة بين المنهج النظري والمنهج التطبيقي، فهذا أبو حيان الذي سبق وذكر أن ما كان لغة لقبيلة قيس عليه أورد في بحره المحيط ما يخالف ذلك حيث قال: "... قِيلَ: وَمَا قَالَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ هُوَ عَلَى لُغَةِ أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثُ، وَهِيَ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ، وَالْعَرَبُ عَلَى خِلَافِهَا، فَلَا يُحْمَلُ عَلَيْهَا مَعَ مَا فِيهِ مِنْ مُخَالَفَةِ الظَّاهِرِ"^(٢).

ولم يعترض على هذا الوصف وكأنه يرتضيه.

وأورد- أيضاً- في قوله -تعالى-: (ولتكمّلوا العدة): "أَنْ تَكُونَ اللَّامُ فِي (وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ) لَامَ الْأَمْرِ قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ اللَّامُ لَامَ الْأَمْرِ، وَالْوَاوُ عَاطِفَةٌ جُمْلَةً كَلَامٍ عَلَى جُمْلَةٍ كَلَامٍ، أَنْتَهَى

(١) الاقتراح: ٦٨. يرى الدكتور رمضان عبد التواب أن سبب الشذوذ لا يخرج عن واحدة من ثلاث: "فإما أن تكون تلك الشواذ، بقايا حلقة قديمة، ماتت واندثرت، وهو ما نسميه نحن: "الركام اللغوي للظواهر المندثرة في اللغة"، وإما أن يكون هذا الشاذ بداية وإرهاصاً لتطور جديد، لظاهرة من الظواهر، تسود حلقة تالية، وتقضي على سلفها في الحلقة القديمة، وإما أن يكون ذلك الشاذ، شيئاً مستعاراً من نظام لغوي مجاور". بحوث ومقالات في اللغة للأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب: (ص: ٥٨) مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ ١٩٨٢م

(٢) البحر المحيط: ٣/ ٣٠٩.

كَلَامُهُ. وَلَمْ يَذْكَرْ هَذَا الْوَجْهَ فِيمَا وَقَفْنَا عَلَيْهِ غَيْرُ ابْنِ عَطِيَّةَ، وَيُضَعَّفُ هَذَا الْقَوْلَ أَنَّ النَّحْوِيِّينَ قَالُوا: أَمْرُ الْفَاعِلِ الْمُخَاطَبِ فِيهِ التَّنْفَاتُ، قَالُوا: أَحَدُهُمَا لُغَةٌ رَدِيئَةٌ قَلِيلَةٌ، وَهُوَ إِقْرَارُ تَاءِ الْخَطَابِ وَلامِ الْأَمْرِ قَبْلَهَا^(١)، وَاللُّغَةُ الْأُخْرَى هِيَ الْجَيِّدَةُ الْفَصِيحَةُ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ عَارِيًّا مِنْ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ وَمِنْ اللَّامِ^(٢).

ومن قبل أبي حيان وصف أحد شراح الكتاب - السيرافي - بعض اللغات بالرديئة حيث يقول: "وقال أناس من بكر بن بكر بن وائل: (من أحلامكم) و (بكم) شبهها بالهاء لأنها علم إضمار قد وقعت بعد الكسرة، فأتبع الكسرة الكسرة حيث كانت حرف إضمار، وكان أخف عليهم من أن يضم بعد أن يكسر، وهذه لغة رديئة جداً، وسمعنا أهل هذه اللغة ينشدون للحطيئة:

وإن قال مولاهم على جُلِّ حادثٍ
من الدهر زدوا فضلَ أحلامكم زدوا^(٣)

بل وقع ذلك في الكتاب نفسه، يقول سيبويه: "وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون: ادعه من دعوت، فيكسرون العين، كأنها لما كانت في موضع الجزم توهموا أنها ساكنة إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم، فكسروا حيث كانت الدال ساكنة، لأنه لا يلتقي ساكنان، كما قالوا: رديا فتى، وهذه لغة رديئة، وإنما هو غلط، كما قال زهير:

بدا لي أنى لست مدرك ما مضى
ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً^(٤).

فهذه بعض النماذج من عصور مختلفة في كتب مختلفة لنحاة كبار وصفوا فيها ما ثبت عن العرب بالرداءة، وهذا

(١) يرى السيوطي أن مما يحتج به لهذه اللغة ورودها في القراءات القرآنية فكلها عنده مما يحتج بها حيث قال: "ومن ثم احتج على جواز إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بتاء الخطاب بقراءة (فبذلك فلتفرحوا) كما احتج على إدخالها على المبدوء بالنون بالقراءة المتواترة (ولنحمل خطاياكم)" الاقتراح: ٦٨.

(٢) البحر المحيط: ٢٠١ / ٢.

(٣) شرح أبيات سيبويه، للسيرافي (٢٩٥ / ٢) تح / محمد علي الريح هاشم، مراجعة طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

(٤) الكتاب لسيبويه (٤ / ١٦٠) تحقيق / عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

كثير في كتب النحاة، بل وقع ذلك في الكتاب نفسه.

وهذا ظاهره التعارض بين النظرية والتطبيق، وهو ما دفع الباحثين لبحث معنى التخطئة؛ إذ كيف يخطأ العربي، فلو ثبت ذلك - أعني ثبوت الخطأ للعربي - ما ثبتت قاعدة.

معنى تخطئة العرب:

ذكر الدكتور/ عبدالله الخثران أن من أثر تحكيم القياس عند بعض النحاة أنه ذهب إلى تخطئة بعض العرب، وكانت هذه النزعة عند عيسى ابن عمر وشيخه ابن أبي إسحاق الحضرمي^(١)، إلا أن ذلك لم يكن من منهج البصريين، فهذا يونس بن حبيب وأستاذه أبو عمرو بن العلاء حيث كانا يتحرزان من تخطئة العرب، بدليل تجويز أبي عمرو لرفع (مجلف) في قول الفرزدق في القصة المشهورة بينه وبين ابن أبي إسحاق^(٢) على أن المعنى لم يبق سواه ف (مجلف) مرفوع لفعل محذوف^(٣)

وقد قام أحد الباحثين بإعداد دراسة عن أغلاط العرب وأخطائها في ضوء كتاب سيبويه، وذكر أن ظاهرة تغليب العرب وتخطئتها لم ترد على لسان شيوخ سيبويه إلا في موضعين، أما الباقي فعند سيبويه، وما ورد عنه يسير جدا، بل إن سيبويه لم يقصد بالتغليب معنى التخطئة البتة، والتخطئة العزيزة جدا التي أريد بها معنى اللحن تلك التي نقلها عن غيره، أما سيبويه نفسه فلم يستعمل مفردة الخطأ إلا مرة واحدة وقصد بها المنع المحض، وأوضح الباحث أن سيبويه ومن قبله تسرعوا في هذا الوصف، وأن

(١) ينظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: ١ / ٣١.

(٢) أنشد الفرزدق:

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع ... من المال إلا مسحتا أو مجلف

فقال ابن أبي إسحاق علام رفعت (مجلف) فقال: على ما يسوءك وينوءك، علي أن أقول وعليكم أن تتأولوا. ينظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة: ٨٩.

(٣) ينظر: مآخذ العلماء للمرزباني: ١٣٦، وتطور الدرس النحوي للدكتور/ عبد الله الخثران: ٢١٣، دار المعرفة

الجامعية، الإسكندرية: ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

العرب لم تنطق عبثاً، وأن جميع ما غلط أو خطئ في الكتاب فصيح يسوغ الأخذ به والقياس عليه^(١). ومن خلال هذه النتيجة التي توصل إليها الباحث فإن مصطلح التخطئة لم يكن بالمعنى الذي نعنيه الآن، بمعنى أن مصطلحات التخطئة لا تعني عدم القبول، ولكن تعني: أن غير هذه اللغة أفضل منها، وهذا يشبه الاختيار في علم القراءات، فالقارئ يختار قراءة وليس معنى اختياره لها أنه يرد الأخرى، بل إنه يرى أن ما اختاره هو الأفضل وغيره مقبول مفضول، وأرى أن هذا هو ما كان يفعله أئمة النحو، فلكل واحد منهم مذهب، وما خالف مذهبه فهو لا يرفضه، لكنه اختار غيره، وقد يعبر عن ذلك بالخطأ أو الغلط أو الرفض أو الرداءة.

وبهذا نستطيع الجمع بين القول بأن (كلام العرب كله حجة)، وبين تخطئة النحاة لبعض اللغات. وقد قام باحث آخر - أيضاً - بدراسة مسألة (تغليب العرب) وتوصل إلى أن كلام العرب حجة، وما جاء في كتاب سيبويه من مواضع يحكم فيها على العرب بالغلط فقد أنكره بعض العلماء^(٢)، والغلط نوعان، الأول: غلط ناتج عن السهو يستدركه المتكلم أثناء كلامه ويصححه، والثاني: غلط ناتج عن مخالفة القياس، وهو يمس الجانبين: النحوي والصرفي، ويكمن سبب هذا النوع من الغلط في أحد أمرين: إما المجاورة، وإما التوهم، والغلط الناتج عن مخالفة القياس عبارة عن نوع من التداخل اللغوي، ولا يعتبر الغلط لحناً؛ لأنه ليس خاصاً بفرد واحد، ولهذا فهو لغة لقبيلة أو جماعة فلا يتصور منهم جميعاً الغلط، بل يقال إنها لغة^(٣).

(١) هذا ملخص بحث بعنوان: أغلاط العرب وأخطاؤها في ضوء كتاب سيبويه دراسة تخفيفية نقدية، لصالح نوري عبدالله. نشر مجلة كلية التربية، جامعة بغداد، المجلد: ٢٠، العدد: ٨٥، ٢٠١٤م.

(٢) ممن رفض كلام سيبويه ابن مالك. ينظر: شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك (٢/ ٥٢) تحقيق/ عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م).

(٣) ينظر: تغليب العرب بين القبول والرفض لعمر بورنان، بحث منشور بكلية الآداب واللغات جامعة آكلي محند أولحاج بالبويرة، العدد: ١٥، السنة الثامنة، ديسمبر ٢٠١٣م.

وليس يقصد بالغلط الخطأ، بل المقصود الخروج عن المبادئ والقواعد التي وضعها النحاة^(١) وقال ابن مالك ردا على تغليط سيبويه لزهير^(٢): "وهذا غير مرضي منه رحمه الله، فإن المطبوع على العربية كزهير قائل البيت لو جاز غلظه في هذا لم يوثق بشيء من كلامه، بل يجب أن يعتقد الصواب في كل ما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغير الطباع، وسيبويه موافق على هذا، ولولا ذلك ما قبل نادرا كلدُن غدوةً، وهذا حجرٌ ضبٌّ خربٌ"^(٣).

والدليل على أن العربي لا يخطئ أنه لا يحسن نطق الخطأ ولا ما يخالف لغته سليقة، ومن ذلك ما ذكره ابن جني حيث قال: "أنشدنا مرة أبو عبد الله الشجري شعراً لنفسه، فيه بنو عوف، فقال له بعض الحاضرين: أتقول: بنو عوف أم بني عوف؟؟ شكاً من السائل في (بني وبنو) فلم يفهم الشجري ما أراده، وكان في ثنایا السائل فضل، فأشبع الصوت الذي يتبع الفاء في الوقف فقال الشجري مستنكراً لذلك: لا أقوى في الكلام على هذا النفخ"^(٤).

ويمكن أن يستدل بقصة الأعراب الذين استقدمهم الكسائي ليشهدوا على صحة كلامه في المسألة الزنبورية على أن العربي لا يخطئ، فما ينطقون به هو الصواب، بدليل أنهم جاؤا ليشهدوا على ما ذهب إليه النحاة، أعني سيبويه والكسائي، ولو كانوا يخطئون ما جاؤا حكاما على أئمة العربية سيبويه والكسائي، وهما رأسا المدرستين النحويتين^(٥).

وقد ذكروا في تلك القصة أن سيبويه طلب من الأعراب أن ينطقوا بما أجازة الكسائي ووافقوه عليه فلم يستطيعوا نطقه فدل ذلك على أن العربي لا يطاوعه لسانه على الخطأ، ولهذا فللكلام العرب حجية

(١) المصدر السابق: ٦.

(٢) جاء في الكتاب: "وهذه لغة رديئة، وإنما هو غلطٌ، كما قال زهير:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا" الكتاب: ٤ / ١٦٠.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٢ / ٥٢).

(٤) الخصائص (١ / ٧٩) بتصرف يسير.

(٥) كان من هؤلاء الأعراب أبو فقعمس وأبو زياد وأبو الجراح وأبو ثروان. ينظر: الإنصاف: ٢ / ٧٠٢.

ذاتية لا تحتاج إلى ما يعضدها أو يقويها ليحتج به، غاية الأمر أن الاطراد أو عدمه هو الذي يسوغ القياس عليه أو لا، أما الحجية فثبتت وقت مولد اللفظ أو التركيب النحوي من فم العربي. قال الرافعي: "وكان الرواة ينقلون الشعر على ما يكون فيه من مثل هذا الاختلاف ولا يباليون أمره؛ لأنهم يريدون لغة الشعر، والشعر متى جاء عن أعرابي كان حجة؛ لأن لسان العربي لا يطوع بغير الصواب" (١)

(١) تاريخ آداب العرب، للرافعي (١ / ٢٤١) دار الكتاب العربي.

المبحث الثاني: منهج النحاة في عرض لغات العرب نسبة ووصفا وتعليلًا

باستقراء ماورد عن النحاة في مؤلفاتهم حينما تحدثوا عن اللغات يمكن أن نجمل منهجهم في اللغات من حيث نسبتها ووصفها وتعليلها إلى ما يلي:

١- قد يذكر النحوي اللغة ولا يصفها بشيء ولا ينسبها، ولا يعلل لها، فيقول: وهي لغة، أو وفيه لغات، " وذلك نحو قول ابن الصائغ: "و (لَعَلَّ) ومختلف فيه، والصحيح إفراده، وفيه لغات وهي: (لَعَلَّ) و (عَلَّ) و (لَعَنَّ) و (عَنَّ) و (لَأَنَّ) و (أَنَّ)"^(١).

فذكر اللغة هنا ولم ينسبها لأحد ولم يصفها بوصف.

وقال الرضي: "ومن المركبات: قولهم بادي بدي، وفيه لغات: إحداها: هذه، وهي سكون ياءي الأول والثاني، تقول: أعطه بادي بدي، والأصل: بادي بدء"^(٢).

٢- قد يذكر النحوي اللغة وينسبها ويصفها بشيء، ويعلل لوصفها نحو ما جاء في الكتاب: "حدثنا الخليل وأبو الخطاب أنها لغة لفزارة وناس من قيس^(٣)؛ وهي قليلة، فأما الأكثر الأعراف فأن تدع الألف في الوقف على حالها ولا تبدلها ياءً، وإذا وصلت استوت اللغتان؛ لأنه إذا كان بعدها كلام كان أبين لها منها إذا سكت عندها؛ فإذا استعملت الصوت كان أبين"^(٤).

فهنا ذكر سيبويه اللغة، ونسبها لفزارة، ثم وصفها بأنها قليلة، ثم علل لهذا الوصف.

وقال سيبويه -أيضا-: "حدثنا هارون أن ناساً، وهم الكوفيون يقرؤونها: " ثم لنزعة من كل شعبة أيهم أشد على الرحمن عتياً"، وهي لغة جيدة، نصبوها كما جروها حين قالوا: امرؤ على أيهم أفضل، فأجراها هؤلاء مجرى الذي إذا قلت: اضرب الذي أفضل، لأنك تنزل أيا ومن منزلة الذي في غير

(١) اللوحة في شرح الملح، لابن الصائغ (٢ / ٥٣٨) تحقيق / إبراهيم بن سالم الصاعدي، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب للرضي (٣ / ١٣٩) تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، نشر جامعة قاريونس: ١٩٧٨م.

(٣) يعني أنهم يقفون على نحو (حبلى) بالياء.

(٤) الكتاب لسيبويه (٤ / ١٨١).

الجزء والاستفهام"^(١).

٣- قد يذكر النحوي اللغة ولا ينسبها، لكنه يصفها بوصف دال على القبول أو دال على الرد، ولا يعلل للوصف، فيقول -مثلا-: وهي لغة رديئة، وهي لغة جيدة.. إلخ.

جاء في الكتاب: "وتقول: مررت بعبد الله خيرٌ منه أبوه، فكذلك هذا وما أشبهه، ومن أجرى هذا على الأول فإنه ينبغي له أن ينصبه في المعرفة فيقول: مررتُ بعبد الله خيراً منه أبوه، وهي لغةٌ رديئة"^(٢).
فهنا ذكر اللغة ووصفها بالرداءة، ولم ينسبها ولم يعلل للوصف.

٤- قد يذكر النحوي اللغة ولا ينسبها، لكنه يصفها بوصف دال على القبول أو دال على الرد، ويعلل للوصف. ومنه قوله: "...الواو فيهما، نحو: قُولُ وُبُوع، ووجهه أنه بعد حذف الكسرة بقيت في قول واو ساكنة ما قبلها مضموم، فوجب ثبوتها لعدم موجب التغيير ثم حمل بوع بقلب الياء واوا لتسلم الضمة، وبه يقوى مذهب الأخفش على مذهب سيبويه، إلا أنه لغة رديئة لا اعتداد بها، بخلاف ما قوي به مذهب سيبويه، فإنه لغة فصيحة؛ لأن في اللغة الأولى حمل الثقيل على الخفيف، وفي اللغة الثانية حمل الخفيف على الثقيل، وحمل الثقيل على الخفيف ليخف أولى من العكس ليثقل"^(٣).

فهنا ذكر اللغة ولم ينسبها لكنه وصفها وعلل للوصف.

٥- قد يذكر النحوي اللغة وينسبها، ولا يصفها، ولا يعلل لها، نحو ما جاء في كتاب الجمل

المنسوب للخليل حيث يقول: " قَالَ الشَّاعِرُ:

مَنْ بَعْدَ مَا وَبَعْدَ مَا وَبَعْدَ مَا

صَارَتْ نَفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلْصَمِ

وَكَادَتْ الْحَرَّةَ أَنْ تَدْعَى أُمَّتِ

(١) الكتاب لسيبويه (٢/ ٣٩٩).

(٢) الكتاب لسيبويه (٢/ ٣٤) والأمر يدور بين النصب على الحالية، وبين جعلها (خير) خبراً مقديماً لـ(أبوه).

(٣) شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهد للبلغدادى، صاحب خزنة الأدب، للرضي (٢/ ٨٠٧)، تحقيق / محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت، ١٣٩٥ هـ.

أَرَادَ الغلصمة والأمة فَوَقَفَ عَلَى الهَاءِ بِالتَّاءِ عَلَى اللُّغَةِ وَهِيَ حَمِيرِيَّةٌ وَيُقَالُ: لِبَعْضِ بَنِي أَسَدِ بْنِ حُرَيمَةَ^(١).

ومثله -أيضا-: "وَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ عَلَى (فعل يفعل) مِمَّا فَاوَّهُ وَآوَ فَبِهِ ثَلَاثَ لُغَاتٍ لَتَمِيمِ لُغَةٌ وَلَقِيْسَ لُغَةٌ وَلِسَائِرُ الْعَرَبِ لُغَةٌ"^(٢).

٦- قد يذكر العالم وصفين متضادين للغة، نحو قول المرادي: "وأما مضارع المخاطب المبني للفاعل فدخولها عليه قليل استغناء بصيغة أفعال، قالوا: وهي لغة رديئة.

وقال الزجاجي: هي لغة جيدة، ومن دخولها قراءة عثمان وأبي وأنس: "فَبَدَلِكَ فَلْتَمَرُ حُوا"^(٣).
وقال الشيخ خالد: "والفتح في النصب على هذه اللغة غير الفتحة في اللغة الأولى، لأن تلك فتحة بناء وهذه فتحة إعراب." وقال سيبويه^(٤) في هذه اللغة: "هي لغة رديئة" وقال الأخفش: حسنة^(٥).
بهذا يتضح أن النحاة قد ذكروا اللغة بصور مختلفة:

١- لا يصف ولا ينسب ولا يعلل.

٢- يصف وينسب ويعلل.

(١) الجمل في النحو للخليل (ص: ٢٨٩) تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
(٢) الجمل في النحو (ص: ٣٠٨). قيل في نحو: وحد يوحده، ووجع يوجع: هذه لغة الحجازيين، ومنه: (قالوا لا توجل) وإني لأوجل، وتميم تقول: يجمع يقلبون الواو ياء، وقيس يقولون: ياجل، وتاجل. ولعل المقصود هنا بلغة سائر العرب لغة الحجازيين.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي (٣/ ١٢٦٦) تحقيق/ عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

(٤) ينظر: الكتاب: ٣/ ٢٩٩، وذلك في الحديث عن جواز إضافة العدد المركب غير اثني عشر واثنتي عشر، فيقال: هذه أحد عشر زيد، فللبصريين البناء على الجزأين، وحكى سيبويه لغة في الإعراب في آخر الجزء الثاني حسب العوامل وإبقاء الجزء الأول على الفتح، هكذا: هذه أحد عشر زيد، رأيت أحد عشر زيد مررت بأحد عشر زيد، والفتح في النصب على هذه اللغة غير الفتحة في اللغة الأولى.

(٥) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، للشيخ خالد الأزهرى (٢/ ٤٦٣) دار

الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

٣- يصف ولا ينسب ولا يعلل.

٤- يصف ولا ينسب ويعلل.

٥- لا يصف وينسب ولا يعلل.

٦- يصف بوصفين متضادين.

إذن فمنهجهم في الوصف والتعليل والنسبة لم يكن محددًا، بل كان مختلفًا لا ضابط له.

نماذج من منهجهم في نسبة اللغة:

المتبادر إلى الذهن ونحن نتحدث عن لغات العرب أن نسبة اللغة لا تكون إلا إلى أحد قبائل العرب،

لكن المتتبع للنحاة وهم ينسبون اللغة يجد أنهم ينسبون لها بأشكال مختلفة، ومنها:

١- قد يذكر النحوي اللغة بدون نسبة، وتكون موصوفة بالرداءة أو الحسن ثم يعلل، نحو قول سيبويه: "و

هذه لغة رديئة، إذا فصلت بين الهاء والكسرة فالأصل، لأنك قد تجري على الأصل ولا حاجز

بينهما، فإذا تراخت وكان بينهما حاجز لم تلتق المتشابهة"^(١).

٢- أن تنسب للقراء نحو ماجاء في الكتاب: "وحدثنا هارون أن ناسًا، وهم الكوفيون يقرؤونها: " ثم

لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا"، وهي لغة جيدة، نصبوها كما جروها حين

قالوا: امرؤ على أيهم أفضل، فأجراها هؤلاء مجرى الذي إذا قلت: اضرب الذي أفضل، لأنك تنزل

أيًا ومن منزلة الذي في غير الجزاء والاستفهام"^(٢).

٣- وقد ينسبونها لقبيلة معينة، قال ابن مالك: "وأما "لعل" فإنها حرف جر في لغة بني عقيل، كقول

الشاعر:

جهارا من زهير أو أسيد^(٣)(٤)

لعل الله يمكنني عليها

(١) الكتاب: ٤/ ١٩٦.

(٢) الكتاب لسيبويه (٢/ ٣٩٩)

(٣) البيت من الوافر، لخالد بن جعفر، ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٨٣، والجنى الداني: ٥٨٣.

(٤) شرح الكافية الشافية (٢/ ٧٨٣).

وقال أيضا: " وأما (متى) فهي في لغة هذيل حرف جر بمعنى (من). ومنه قول الشاعر:

شربن بماء البحر ثم ترفعت
متى لجح خضر لهن نئيج^(١)
ومن كلامهم: أخرجها متى كمه، يريدون: من كمه"^(٢).

٤ - قد تنسب إلى طائفة غير محددة فيقال: لغة بعض العرب، أو أقوام من العرب، أو لغة ناس من العرب، أو لغة شطر العرب، قال أبو البركات: " وقولهم إن التاء لا تلزم نعم وبئس إذا وقع المؤنث بعدهما فليس بصحيح لأن التاء تلزمهما في لغة شطر العرب"^(٣)، وكقول ابن جنى: " وأما تثنية المُبهم فإن المؤنث منه يثنى على لغة أقوام من العرب فيقال تان"^(٤)، ونحو: " .. وزعم الأخصس أنها لغة قوم، يرفعون النكرة المضافة " بنعم وبئس"، تشبيهاً بما أضيف إلى ما فيه الألف واللام:^(٥)، وقد يوصف هؤلاء القوم بأنهم مخصوصون من بين العرب، ومنه قول المرادي عن لغة أكلوني البراغيث: "... لأن المأخوذ عنهم هذا الشأن متفقون على أن ذلك لغة قوم مخصوصين من العرب"^(٦).

٥ - قد يعبر عن نسبتها بلفظ دال على العموم نحو: لغة سائر العرب، ونحو: لغة العامة، أو جميع العرب، ومنه: " والذي يبطل ما ذهب إليه الفراء أن ذو التي بمعنى الذي إنما تستعملها طيء خاصة ومنذ يومان بالرفع مستعمل في لغة جميع العرب"^(٧).

٦ - قد يعبر عن نسبتها بلفظ يدل على فصاحة ناطقها فيقال: لغة فصحاء العرب، قال الزمخشري:

(١) البيت من الطويل، لأبي ذؤيب الهذيلي. ينظر: ديوان الهذيلين: ١ / ٥١.

(٢) شرح الكافية الشافية (٢ / ٧٨٤)

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف (١ / ١١١)

(٤) علل التثنية، لابن جنى (ص: ٧٢) تحقيق / صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، مصر.

(٥) إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي الحسن القيسي (١ / ١٢١) تحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار

الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.

(٦) الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ١٧١)

(٧) الإنصاف: ١ / ٣٩٢.

- والصاد الساكنة إذا وقعت قبل الدال جاز إبدالها زائغاً خالصة في لغة فصحاء من العرب" (١).
- وهذه الدعوى تحتاج إلى دراسة للوقوف على صحة هذه الأوصاف.
- ٧- أن تكون نسبتها بوصف لغوي تميز به أهلها الناطقون بها فيقال مثلاً: لغة أهل التخفيف، ولم يبين من هم أهل التخفيف (٢)، وقد يقال: لغة من ينتظر، أو لغة من ينطق بكذا وذلك نحو:
- " التَّرْخِيمُ يَجُوزُ فِيهِ قَطْعُ النَّظَرِ عَنِ الْمَحْدُوفِ فَتَجْعَلُ الْبَاقِيَ اسْمًا بِرَأْسِهِ فَتَضْمُهُ وَيُسَمَّى لُغَةً مِنْ لَا يَنْظُرُ وَيَجُوزُ أَنْ لَا تَقْطَعَ النَّظَرَ عَنْهُ بَلْ تَجْعَلُهُ مُقَدَّرًا فَيَبْقَى مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ وَيُسَمَّى لُغَةً مِنْ يَنْتَظِرُ" (٣)
- ٨- أن ترد موصوفة، فيقال: لغة مجهولة، لغة مشهورة، لغة منقولة، لغة فاشية، لغة قبيحة، متروكة، وذلك نحو قول ابن الصائغ: (٤) .. وفيها لغة ثالثة: القَصْرُ، وهي أشهر من لغة النَّقْصِ، كقول الرَّاجِزِ:
- إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ عَايَتَاهَا (٥) (٦)
- ونحو قول ابن الوراق: "وَأَعْلَمُ أَنَّ بَنِي تَمِيمٍ يُوَافِقُونَ أَهْلَ الْحِجَازِ فِيمَا كَانَ آخِرَهُ رَاءَ، نَحْوَ قَوْلِهِمْ لِلْكَوْكَبِ: حِضَارٌ، وَسَفَارٌ لِمَاءٍ مَعْرُوفٍ، وَإِنَّمَا اخْتَارَ بَعْضُ بَنِي تَمِيمِ الْكُسْرَ، لِأَنَّ الْإِمَالََةَ فَاشِيَةً فِي لُغَةِ تَمِيمٍ، لِيُوَافِقُوا لُغَتَهُمْ، وَيَسْهَلَ اللَّفْظُ عَلَيْهِمْ بِهِ" (٧).
-
- (١) كم في المثل: (لم يُحْرَمَ مِنْ فُرْدَلَه) (فُصِدَ لَهُ) سكنت عين الكلمة. ينظر: المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري (ص: ٥١٩) تحقيق/ علي بو ملح، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣ م.
- (٢) الكتاب: ٣/ ٥٥٤.
- (٣) شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام: (ص: ٢١٤) تحقيق/ محمد محيى الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة، ١٣٨٣.
- (٤) محمد بن الحسن الصائغ (ت: ٧٢٠هـ).
- (٥) البيتان من الرجز المشطور ويُنسبان لرؤبة، وهما في ملحقات ديوانه (ص: ١٦٨) ملحقات الديوان لرؤبة بن العجاج، اعنتى به: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت.
- (٦) اللمحة في شرح الملححة (١/ ١٦٩)
- (٧) علل النحو لابن الوراق (ص: ٤٧٤) تحقيق/ محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

- ٩- وقد تنسب إلى مثالها التي وردت عليه، وذلك نحو: لغة أكلوني البراغيث، أو لغة يتعاقبون فيكم، قال ابن مالك: "يقومان الزيدان" على لغة "أكلوني البراغيث"^(١).
- ١٠- قد تنسب إلى حالتها الإعرابية، كقول ابن السراج: "وهذا البيت"^(٢) ينشد على ثلاثة أوجه: رفع ونصب وخفض فإذا قلت: كم عمة فعلى معنى: رُبَّ، فإن قلت: كم عمةً فعلى وجهين: على ما قال سيويوه في لغة من ينصب في الخبر أو على الاستفهام فإن قلت: كم عمةً فرفعت أو قعت "كم" على الزمان فقلت: كم يوماً عمة لك وخالة قد حلبت عليّ عشاري أو كم مرة ونحو ذلك"^(٣).
- ١١- قد تكون اللغة مصحوبة بوصف فيه معنى الحصر، ودعاوى الحصر تحتاج إلى استقراء، جاء في الكتاب: "وأما معزى فليس فيها إلا لغة واحدة، تنون في النكرة"^(٤).
- ١٢- قد تنسب اللغة إلى إقليم من الأقاليم في جزيرة العرب، كقولهم: وهذه لغة نجدية، لغة أهل الحجاز، لغة يمانية، لغة أهل المدينة، قال المبرد: "لأنّها ليست بأفعال، وإنّما هي أسماء للفعل ومن ذلك (هلم) في لغة أهل الحجاز، لأنهم يقولون: هلمّ للواحد، وللاثنين، والجماعة على لفظ واحد"^(٥).
- ١٣- قد تنسب اللغة إلى عالم من العلماء، أو راوية لغوي، نحو: "وقول مقول، ومقول... والإتمام لغة أبي الجراح"^(٦)، ونحو: "وقد جاء يسس، وجاء ياءس كما جاء يا تعد، وعليه جاء موتعد وموتيسر في لغة الشافعي"^(٧).

(١) شرح الكافية الشافية (٢ / ٥٧٧).

(٢) يقصد قول الشاعر: كم عمة لك يا جرير وخالة.. فدعاء قد حلبت عليّ عشار

(٣) الأصول في النحو (١ / ٣١٩)

(٤) الكتاب لسيويوه (٣ / ٢١١)

(٥) المقتضب (٣ / ٢٥)

(٦) المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (٦ / ٥٦٣) تحقيق / عبد الحميد

هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

(٧) شرح شافية ابن الحاجب - الرضي الأستراباذي (٣ / ٨٨)

١٤- أن ترد محكية عن عالم بدون أن ينسبها، نحو: "و" نعم" و"بس" فعلان غير متصرفين، ونحو: "ويدل على فعليتهما اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما في كل اللغات، واتصال ضمير الرفع بهما في لغة حكاها الكسائي"^(١) ونحو: "... {أفلم يهد لهم كم أهلكنا} إن كم فاعل يهد فإن قلت خرجها على لغة حكاها الأَخْفَش هي أن بعض العرب لا يلتزم صدرية كم الخبرية قلت قد اعترف برداءتها فتخريج التَّنْزِيل عَلَيْهَا بعد ذَلِكَ رداءة"^(٢)

ومنه قول المرادي: "إلغاء إذن مع استيفاء الشروط لغة نادرة حكاها عيسى وسيويه ولا يقبل قول من أنكراها"^(٣).
١٥- أن ترد منسوبة للنبي - صلى الله عليه وسلم - ومنه قول أبي بكر بن الأنباري: "وكان نافع يهمز (النبي) في جميع القرآن لأنه كان يأخذه من (النبا) والاختيار ترك الهمز فيه؛ لأنه مذهب قريش وأهل الحجاز، وهو لغة النبي، وقد جاء في الخبر: (أن رسول الله قال له رجل: يا نبي الله، فقال: لست بنبي الله، ولكني نبي الله)^(٤) فأنكر الهمز، لأنه لم يكن من لغته"^(٥).

١٦- أن ترد منسوبة للقرآن، جاء في الإنصاف: "أما قولهم إن القياس يقتضي أن لا تعمل قلنا كان هذا هو القياس إلا أنه وجد بينها وبين ليس مشابهة اقتضت أن تعمل عملها، وهي لغة القرآن قال الله - تعالى -: (ما هذا بشرا) وقال - تعالى -: (ما هن أمهاتهم)"^(٦).

وقال ابن مالك: "ولو توسطت "إذا" بين ذي خبر وخبر، أو بين ذي جواب وجواب ألغيت، ولو قدم

(١) شرح الكافية الشافية (٢/ ١١٠٢)

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعراب (ص: ٧٦٨)

(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي: ٣/ ١٢٤٠.

(٤) الحديث في المستدرک على الصحيحين للحاكم: ٢/ ٢٥١، برقم (٢٩٠٦). تحقيق/ مصطفى عبد القادر عطا، دار

الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ - ١٩٩٠

(٥) الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري (٢/ ١١٣)، تحقيق الدكتور/ حاتم صالح الضامن، مؤسسة

الرسالة - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

(٦) الإنصاف ١/ ١٦٦.

عليها حرف عطف جاز إلغاؤها، وأعمالها، وإلغاؤها أجود، وهي لغة القرآن التي قرأ بها السبعة في قوله تعالى: {وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا} (١).

١٧- أن ترد منسوبة بلفظ دال على الكم، كلفظ يدل على كثرتها فيقال: إنها لغة كثيرة، أو: لغة قليلة، قال ابن الأنباري: "وأما احتجاجهم بما حكى يونس أن من العرب من يقول: مررت برجل صالح إلا صالح فطالح، أي: إلا أكن مررت برجل صالح فقد مررت بطالح، قلنا: هذا لغة قليلة الاستعمال، بعيدة عن القياس، فلا يجوز أن يقاس عليها" (٢).

وقال ابن مالك " وفتح ياء المتكلم المدغم فيها هو الفصيح الشائع في الاستعمال، وكسرهما لغة قليلة حكاها أبو عمرو بن العلاء" (٣).

١٨- أن ترد منسوبة إلى قبيلة أو حي من العرب مثل: (خثعم، طيء، أسد) وهذا هو الأكثر، نحو قول ابن السراج: "فأما (ذو) التي بمعنى (الذي) فهي لغة طيء فحقها أن يوصفَ بها المعارف" (٤).

وكقول ابن مالك: "وأما متى" فهي في لغة هذيل حرف جر بمعنى "من".

وقال الشيخ خالد: "أو على أنه جاء على لغة خثعم، فإنهم لا يقبلون ألف المشني في حالتي النصب والجر" (٥).

١٩- أن ترد منسوبة للشعراء، ومنه قول بعض العلماء عن لغة من ينون الممنوع من الصرف مطلقاً إنها لغة الشعراء، قال المرادي: "وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة، قال الأخفش: وكان هذه لغة الشعراء؛ لأنهم اضطروا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام" (٦).

(١) شرح الكافية الشافية (١ / ٨٥)

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (١ / ٣٩٨)

(٣) شرح الكافية الشافية (٢ / ١٠٠٦)

(٤) الأصول في النحو لابن السراج: ٢٧ / ٢.

(٥) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١ / ١٤٣)

(٦) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣ / ١٢٢٧) ونحوه في شرح الكافية للرضي: ١ / ١٠٦، وضرائر الشعر

لابن عصفور: ١ / ٢٥ تحقيق/ السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٠ م.

تعقيب على منهجهم في نسبة اللغة :

من خلال ما سبق من نماذج يتبين أن علماء اللغة لم يكن لديهم منهج محدد في نسبة اللغة فتارة لا ينسبونها، وتارة ينسبونها لإقليم بأكمله كإقليم الحجاز أو اليمن، وتارة ينسبونها لقبيلة، وتارة لصفة أهلها كلغة أهل التخفيف، أو لمثالها كلغة أكلوني البراغيث أو لغة يتعاقبون فيكم، وخالصة القول أن منهجهم لم يكن محددًا ولا منضبطًا؛ لأنهم كانوا يريدون فقط تقريب العبارة للمتلقى، فأى صفة أو نسبة يمكن أن تكون مفهومة له فإنهم يصفونها بها وينسبونها إليها، ولعل عدم نسبتهم للغة في بعض المواطن إنما وقع لمعرفتهم به فكان مما لا يحتاج إليه لشهرته لديهم، ولو سئلوا عن نسبتها لنسبوا، ومثل ذلك في التعليل، فبعض المواضع التي لم يعللوا لها حين قبلوا اللغة أو رفضوها لو سئلوا عنها لذكروا العلة منها، ولهذا ينبغي علينا أن ننسب ما لم ينسبه علماء النحو من لغات، وكذلك أن نبحث عن العلة التي لم يذكرها لقبولهم اللغة أو ردها، حتى تكون الصورة كاملة واضحة بالنسبة للغة التي بنى عليها النحاة قاعدتهم أو للغة التي رفضوها، فحين تتضح النسبة وتذكر العلة يكون الحكم على المسألة أظهر من أن نحكم على شيء مبهم نسبة وتعليلًا.

الفصل الثاني

دواعي اختلافهم وعدم اتفاقهم على مقياس موحد لقبول اللغة أو ردها

بتتبع الأسباب التي ذكرها بعض النحاة تعليلاً لقبولهم اللغة أو ردها، وكذلك باستقراء المواضع التي لم يذكر النحاة سبباً لقبول اللغة أو ردها، بالإضافة إلى ما ذكره الباحثون السابقون في هذا المجال يمكن أن نجمل دواعي اختلافهم في قبول اللغة أو ردها إلى ما يلي:

أولاً: انعكاس خلاف الأصل على الفرع .

حيث اختلفوا في أصول كثيرة، ومنها:

(أ) اختلافهم في القبائل التي تؤخذ منها اللغة .

حاول الفارابي^(١) استقصاء القبائل التي أخذ عنها العلماء اللغة فبين السبب أولاً فذكر أن الذين ينبغي أن يؤخذ عنهم اللغة هم من تمكّنت عاداتهم لهم على طول الزمان في ألسنتهم وأنفسهم تمكّنا يحصّنون به عن تخيّل حروف سوى حروفهم والنطق بها، وعن تحصيل ألفاظ سوى المركّبة عن حروفهم، وعن الناطق بها ممّن لم يسمع غير لسانهم ولغتهم أو ممّن سمعها وجفا ذهنه عن تخيّلها ولسانه عن النطق بها، وأما من كان لسانه مطاوعاً على النطق بأيّ حرف شاء ممّا هو خارج عن حروفهم وبأيّ لفظ شاء من الألفاظ المركّبة عن حروف غير حروفهم وبأيّ قول شاء من الأقاويل المركّبة من ألفاظ سوى ألفاظهم فإنّه لا يؤمّن أن يجري على لسانه ما هو خارج عن عاداتهم الممكنة الأولى فيعود ما قد جرى على لسانه فتصير عبارته خارجة عن عبارة الأمة ويكون خطأً ولحناً وغير فصيح، فإن كان مع ذلك قد خالط غيرهم من الأمم وسمع ألسنتهم أو نطق بها كان الخطأ منه أقرب وأحرى، ولما كان سكان البرية أجنفى وأبعد من أن يتركوا ما قد تمكّن بالعادة فيهم وأحرى أن يحصّنوا أنفسهم عن تخيّل حروف سائر الأمم وألفاظهم وألسنتهم عن النطق بها وأحرى أن لا يخالطهم غيرهم من الأمم للتوحّش والجفاء الذي فيهم، وكان سكان المدن والقرى وبيوت المدر منهم أطبع وكانت نفوسهم أشدّ انقياداً لفهّم ما لم يتعودوه ولتصوّره وتخيّله وألسنتهم للنطق بما لم يتعودوه، كان

(١) أبو نصر محمد بن محمد الفارابي، المتوفى سنة: ٣٣٩هـ.

الأفضل أن تؤخذ لغات الأئمة عن سكان البراري^(١).

ثم بين القبائل التي أخذ منها تفصيلاً فقال: " فتعلّموا لغتهم والفصيح منها من سكّان البراري منهم دون أهل الحضرة، ثم من سكّان البراري من كان في أوسط بلادهم ومن أشدّهم توحشاً وجفاءً وأبعدهم إذعانا وانقيادا، وهم: قيس، وتميم، وأسّد، وطّي، ثم هذيل، فإن هؤلاء هم مُعظّم من نُقل عنه لسان العرب"^(٢).

ثم قرر أن غيرهم لم يؤخذ منه شيء^(٣).

ونلاحظ هنا أن القبائل المأخوذ عنها خمسة، وقد نقل السيوطي هذا النص، وذكر أنها ستة فقال: "... قيس وتميم وأسّد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه وعليهم أتكل في الغريب، وفي الإعراب والتّصريف ثم هذيل وبعض كِنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم"^(٤).

ثم وضع السيوطي الضابط العام لمن يؤخذ منه اللغة فقال: " وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضريّ قط ولا عن سكّان البراري ممن كان يسكنُ أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم"^(٥).
ثم عدد القبائل التي لا يؤخذ منها: فقال: " فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام لمجاورتهم أهل مصر والقبط ولا من قُضاة وعَسّان وإياد لمجاورتهم أهل الشام وأكثرهم نصارى يقرؤون بالعبرانية، ولا من تغلب واليمن فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر لمجاورتهم للقبط والفرس، ولا من عبد القيس، وأزد عمان؛ لأنهم كانوا بالبحرين مُخالطين للهند والفرس، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وأهل الطائف لمخالطتهم

(١) ينظر: الحروف للفارابي: ١٤٦، وما بعدها، تحقيق / محسن مهدي، المشرق، بيروت.

(٢) السابق: ١٤٧.

(٣) السابق: ١٤٧.

(٤) المزهر: ١٦٧.

(٥) السابق: ١٦٧.

تجار اليمن المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز"^(١).

وهذا الإطلاق يراه الدكتور/ تمام حسان، قد تم بعدما وضع العلماء قواعدهم^(٢).

وما ورد عند الفارابي والسيوطي لم يكن محل اتفاق بل خالفته أمور كثيرة منها:

١ - استشهد سيويه بـ(١٠٥٠) بيتا لـ(٢٣١) شاعرا ينتمون إلى (٢٦) قبيلة^(٣).

٢ - مجيء القراءات القرآنية المتواترة على كثير من اللغات، بل والقراءات الشاذة قد جمعت الكثير من

اللغات حتى صارت دراسة القراءات القرآنية مصدرا لدراسة اللهجات بل إن العلماء ذهبوا إلى

الاحتجاج بالقراءات الشاذة حتى ذكر السيوطي أن كل ماورد أنه قرئ به فهو جائز الاحتجاج به في

اللغة العربية سواء كان متواترا أم أحادا أم شاذًا، وذكر أن الناس قد أطبقوا على الاحتجاج بالقراءات

الشاذة إذا لم تخالف قياسا معلوما، فإذا خالفته فإنه يحتج بها في مثل هذا الحرف عينه ولا يقاس

عليه، وذكر السيوطي أن ذلك محل إجماع وأنه لا يعلم فيه خلافا^(٤).

٣ - قام بعض الباحثين باستقراء القبائل التي ذكرها الفارابي في جمهرة العرب لابن دريد كنموذج،

فوجد أن ابن دريد لم يلتزم بالقبائل التي ذكرها الفارابي، بل خالفها حيث استشهد بشعراء لقبيلة

(١) السابق: ١٦٨. وقد حاول بعض الباحثين استقصاء نص الفارابي مقارنة به نص السيوطي وابن عطية وابن خلدون،

ورأى أن السيوطي تصرف في النقل عن الفارابي حيث أضاف (كنانة) وأنه تأثر بنص ابن عطية في مقدمة تفسيره حين ذكر

القبائل التي لا يؤخذ منها، وأن تلك النصوص لا تستند إلى أحد من أوائل النحاة أو اللغويين القدامى، ينظر: القبائل

العربية في الاحتجاج النحوي لعبد الله النهاري (ص ٥٧١٥) مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم، جامعة المنيا،

والمحرر الوجيز لابن عطية: ١/ ٤٦، تح/ عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى:

١٤٢٢ هـ

(٢) ينظر: لأصول في النحو لتمام حسان: ٩٥-٩٦.

(٣) ينظر: القياس في النحو العربي نشأته وتطوره: سعيد جاسم الزبيدي (ص: ١٢٠) دار الشروق، ١٩٩٧ م.

(٤) ينظر: الاقتراح: ٦٧، ٦٨.

- قضاة، وغان، وإياد، وتغلب، والنمر، وبكر، وعبد القيس، وبني حنيفة، وثقيف، والأزد^(١).
- ٤ - احتج ابن مالك ببعض القبائل التي لم يرض بها الفارابي كلخم وقضاة، وغيرهما، ولهذا خالفه أبو حيان، حيث قال: "وليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن"^(٢).
- ٥ - أن الاستشهاد بكلام قريش أقوى الأدلة على عدم الأخذ مطلقاً بتلك القاعدة التي تذكر أنه لا يؤخذ من حضري، فلو كان الحضر لا يؤخذ منهم ويجب أن يؤخذ ممن توغل في الصحراء فقط وكانت قريش أبعد الناس عن الفصاحة فهم في حاضرة العرب (مكة) وقد كانوا متصلين بغيرهم من الناس ولم يكونوا منعزلين^(٣).
- فأخذهم بلغة قريش وثقيف دليل على أخذهم من بعض الحواضر بخلاف ما جاء في نص الفارابي الذي يرى عدم الأخذ من أهل الحضر^(٤)
- والحقيقة أن العلماء لم يتفقوا حول معيار معين نستطيع من خلاله أن نميز اللغة المقبولة من المرودة.

(ب) التشدد والتساهل في قبول الرواية:

بصفة إجمالية فإن النحاة البصريين كانوا أكثر تشدداً في قبول اللغة؛ حيث كانوا لا يتوسعون توسع نحاة الكوفة، أما الكوفيون فقد وسعوا دائرة أخذ اللغة فأخذوا عن قبائل لم يأخذ عنها البصريون، وأضافوا إلى مقاييسهم مالم ييحه البصريون مما أزموا به أنفسهم، وهذا أمر مشهور معروف فاكتفيت بالإشارة إليه دون تمثيل ولا تدليل، وبالرغم من ذلك فقد وصفوا اللغات بما وصفها بها البصريون من

(١) ينظر: القبائل العربية التي خالفت نص وثيقة الفارابي في جمع اللغة) معجم جمهرة اللغة لابن دريد دراسة تطبيقية (

الجزء الثاني نموذجاً) د. أحمد إبراهيم محمد بني عطا: ٣١.

(٢) الاقتراح للسيوطي ص ٢٠، وينظر: علم اللغة العربية د. محمود فهمي حجازي (ص: ٢٧٤) نشر/ دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

(٣) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها للدكتور/ مهدي المخزومي: ٥٥، ٥٦.

(٤) ينظر: القبائل العربية في الاحتجاج النحوي لعبد الله النهاري: ٥٧٢٦.

ألفاظ دالة على القبول أو الرد، وتبعهم من المتأخرين في التوسع في الأخذ عن قبائل لم يكن من نهج القدماء الأخذ عنها ابن مالك، الذي أخذ بلغة لخم وقضاعة وغيرها، ووصف نحو البصريين بأنه ناقص لا يقدم قواعد النحو العربي في بيئاته المختلفة^(١).

فسماع الكوفيين أوسع، ومقاييسهم أكثر، ولهذا أجازوا كثيرا مما منعه البصريون، إلا أن هذا لم يمنعهم من رد بعض اللغات، فهم بذلك موافقون للبصريين، في عدم قبول كل اللغات والتععيد عليها. ومن مظاهر هذا التشدد ما روي عن أبي زيد حيث قال: "لست أقول: قالت العربُ إلا إذا سمعته من هؤلاء: بكر بن هوازن وبني كلاب وبني هلال أو من عالية السافلة أو سافلة العالية وإلا لم أقل: قالت العرب"^(٢).

ولعل هذا من شدة التحري كتلك التي رويت عن عمر -رضي الله عنه حين قال: "لا يملين في مصاحفنا إلا غلمان قریش وثقيف"^(٣).

وكقول عثمان -رضي الله عنه-: "اجعلوا المُملي من هُدَيل والكاتب من ثقيف"^(٤).

(١) ينظر: الاقتراح للسيوطي: ٥٧ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو للدكتور/ مهدي المخزومي: (ص ٥) الطبعة الثانية: ١٣٧٧-١٩٥٨م، مصطفى البابي الحلبي، ودراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، للدكتور/ صاحب أبو جناح: ١٨٢، دار الفكر الطبعة الأولى، ١٤١٩-١٩٩٨م، والنحو العربي والدرس الحديث لعبد الرحيم: ٥٥١، بحث في المنهج، دار النهضة العربية بيروت ١٩٧٩م.

(٢) المزهر: ١/١١٨، وتاريخ آداب العرب: ١/٢٢٤، ونسب الدكتور سعيد الأفغاني هذا القول لأبي عمرو والصواب نسبته لأبي زيد، ينظر: من تاريخ النحو العربي (ص: ٢٣) للدكتور/ سعيد الأفغاني، مكتبة الفلاح.

(٣) ينظر: الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لأحمد بن فارس (ص: ٣٢) نشر محمد علي بيضون، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م والبلغة إلى أصول اللغة للقنوجي (ص: ٩٧) تحقيق/ سهاد حمدان أحمد السامرائي، سالة ماجستير، جامعة تكريت، ومصادر الشعر الجاهلي لناصر الدين الأسد (ص: ٥٣) دار المعارف بمصر، الطبعة السابعة: ١٩٨٨م، ونسب الدكتور سعيد الأفغاني هذا القول لعثمان رضي الله عنه. ينظر: من تاريخ النحو العربي: ٢٣.

(٤) الصحابي: ٣٢.

ومن تشددهم ما حدث به الأصمعي حيث قال: "جلست إلى أبي عمرو وعشر حجج ما سمعته يحتاج بيت إسلامي، وقال مرة لقد كثر هذا المحدث وحسن حتى هممت أن أمر فتياننا بروايته يعني شعر جرير والفرزدق وأشباههما"^(١)..

فهو لا يحتاج بالشعر الإسلامي، ولا بشعر جرير ولا الفرزدق، ويرى أن كل قديم من الشعر محدث في زمانه بالنسبة لمن كان قبله إلا أن المعاصرة حجاب^(٢).

وروي عنه أنه قد بلغت كتبه عن العرب بيتا قريبا إلى السقف، وعمامة أخباره عن أعراب أدركوا الجاهلية^(٣).

فمع كثرة ما وصل لدينا من تراث إلا أنه قليل بالنسبة لمجموع تراثهم^(٤).
ومن تشددهم أنهم منعوا الأخذ عن أهل المدر، روي عن عبد الله بن محمد التوزي، قال: سمعت الأصمعي يقول: ما أقل ما تقول العرب الفصحاء: فلانة زوجة فلان، إنما يقولون زوج فلان، فقال له السدري: أليس قد قال ذو الرمة :

أذو زوجةٍ بالمصرِ أمّ ذو خصومةٍ أراك لها بالبصرة العامّ ثاويا^(٥)
فقال: إن ذا الرمة قد أكل البقل والمملوح في حوانيت البقالين حتى يشم^(٦).

وروي أن الأصمعي كان ينكر أن يقال «أبرق وأرعد» في معنى الإيعاد فاحتجوا عليه بيت للكمي

(١) البيان والتبيين: ١/ ٣٢١.

(٢) ينظر: العمدة: ٩٠ والخزانة: ١/ ٦.

(٣) ينظر: البيان والتبيين: ١/ ٣٢١ والخزانة: ١/ ٢.

(٤) العمدة: ١/ ٢٠.

(٥) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه: ٨٥، والمغني: ١/ ٦٣.

(٦) الموشح في مأخذ العلماء على الشعراء للمرزباني (ص: ٢٣٤) تحقيق/ محمد حسين شمس الدين، دار الكتب

العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٥ هـ ١٩٩٥ م.

«فقال هو جر مقاني»^(١) يريد أنه عاش بين الجرامقة فلا يوثق بفصاحة^(٢).

وروى ابن قتيبة أن عدي بن زيد كان يدخل الأرياف وثقل لسانه وصار العلماء لا يعدونه حجة^(٣). وكانت الأمية جيدة عندهم وكأنها صفة للفصاحة لأن الأمي يتكلم بطبعه لا عن علم وتكلف. روى ابن قتيبة أن عيسى بن عمر قال لي ذو الرمة ارفع هذا الحرف فقلت له: أتكتب؟ فقال بيده على فيه، أي: اكتب علي فإنه عندنا عيب"^(٤).

وكلما نأت القبيلة في الصحراء كان ذلك دليلاً على فصاحتها، سأل الكسائي الخليل عن مصدر علمه فأخبره أنه: من بوادي الحجاز ونجد وتهامه^(٥)، ولهذا قيل: أفصح العرب أبرهم، أي أبعدهم في البر (الصحراء)^(٦).

أما عن أحوال هؤلاء الأعراب الذين كانوا يأخذون عنهم فكانت عميقة في البداوة، ولهذا كان يفتخر البصريون على الكوفيين بأنهم أخذوا عن الأعراب أصحاب الشيخ والقيصوم، وحرشة الضباب وأكلة اليرابيع والشواريز وباعة الكواميخ، وكان من صفاتهم أنهم أقوياء النفوس قساة القلوب، شديدي التوحش والحمية، وأعسر الناس انقيادا للملوك، مع جفوة الأخلاق، وقلة احتمال الضيم والذلة

(١) قوم من العجم سكنوا الموصل في أول الإسلام وجرامقة الشام أنباطها. ينظر: تاج العروس: ١٢٥/٢٥.

(٢) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٦/٦٠١، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: ٤/٢٥٤٥، والمزهر: ٢/٢٩١، وأمالي القالي: ١/٩٦.

(٣) ينظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة الدينوري (ص: ١/٢١٩) دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣ هـ.

(٤) الشعر والشعراء: ١/٥١.

(٥) ينظر: بغية الوعاة بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي (ص: ١، ١٦٣).، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا.

(٦) ينظر: لسان العرب لابن منظور (ص: ٤، ٥١) دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.

وكانت صناعة بعضهم الصيد واللصوصية.^(١)

ولهذا نجد الرياشي البصري يفخر على الكوفيين بأنهم تلقوا اللغة عن فصحاء العرب النائين في البوادي بخلاف الكوفيين الذين أخذوا عن أهل الحواضر كأعراب الحطمة والحليمات الذين جاورا بغداد بمكان يقال له قطر بل، ولهذا قال اليزيدي:

كنا نقيس النحو فيما مضى على لسان العرب الأول
فجاءنا قوم يقيسونه على لغى أشياخ قطربل
فكلهم يعمل في نقض ما به يصاب الحق لا يأتلي
إن الكسائي وأصحابه يرقون بالنحو إلى الأسفل^(٢)

فتشددوا فيمن يؤخذ منه اللغة، لا بد أن يكون ضاربا في أعماق البادية، متصفا بالجفاء الذي يؤكد عدم اختلاطه بالحضر الذين هم مظنة اللحن لمخالطتهم للعجم، ومن صفاته أيضا أن يكون أميا لا يعرف الكتابة، حتى يكون حديثه عن طبع وسليقة، لم يخالطه علم يورثه تكلف الكلام، وأغرق أبو عمرو في التشدد فلا يحتج ببيت إسلامي، ولا يضرهم بعد ذلك أن كان المأخوذ عنه لصا أو صيادا يأكل الضباب واليرابيع فكل ذلك دليل على بعده عن المخالطة، فالكميت جرمقاني، ووذو الرمة أكل المملوح والبقل وهذا لازمه أنه خالط الحضر وهو كاف لنزع الثقة منه.

وقد قوبل هذا التشدد من بعض العلماء بتساهل في الرواية من بعضهم الآخر، فقد روي أنهم سألوا أبا يزيد عما رده الأصمعي فقليل له: كيف تقول من الرعد والبرق فعلت السماء؟ قال: رعدت وبرقت أو أرعدت وأبرقت من الرعد والبرق قلت: فمن التهدد؟ قال: رعدَ وبرقَ، وأرعدَ وأبرقَ، فأجار اللغتين

(١) ينظر: الاقتراح: ٢٤، وأصول النحو لسعيد الأفغاني: ٢٤، ٢٥، والشواريز جمع شيراز، وهو اللين الرائب إذا استخرج منه ماؤه بعد التصفيه، والكواميخ جمع كامخ وهو نوع من الأدم. ينظر: لسان العرب: ٤٩/٣، والمغرب في ترتيب المعرب (ص: ٢٤٨) للمطرزي، دار الكتاب العربي.

(٢) ينظر: أخبار النحويين البصريين للسيرافي (ص: ٣٦ وما بعدها) تحقيق / طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٣ هـ - ١٩٦٦ م وبغية الوعاة للسيوطي: ٢، ١٦٣.

جميعاً" (١).

ومن ذلك أيضاً ما فعله علماء الكوفة الذين اتسعت رواياتهم فأجازوا كثيراً مما منعه البصريون، وساعدتهم في ذلك أنهم كانوا أكثر رواية عن العرب، فقد ذكر حماد الرواية " أن النعمان أمر فנסخت أشعار العرب في الطنوج وهي الكرايس ثم دفنها في قصره الأبيض فلما كان المختر بن أبي عبيد قيل له إن تحت القصر كنزا فاحفره فلما فتحه أخرج تلك الأشعار فمن ثم أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة (٢).

وهذا التشدد وذاك التساهل لكل واحد منهما أنصاره من كلا الفريقين، وكل يرى أن منهجه أولى بالاتباع، فمنهج التشدد قد يفضي إلى عسر وضيق لا تطيقه العربية، ولا قوانينها الخاصة، وكذلك منهج التساهل يفضي إلى انسياح اللغة وعدم ضبطها وبالتالي إلى ذهابها وضياعها، فالمتشدد يريد حمل الناس على القواعد المضطربة والمنضبطة، روي عن الفراء أنه قال: "واعلم أن كثيراً مما نهيتك عن الكلام به من شاذ اللغات ومستكره الكلام لو توسعت بإجازته لرخصت لك أن تقول: رأيت رجلاً" (٣).

ويرى المتساهلون مارآه الكسائي حين قال: على ما سمعت من كلام العرب ليس أحد يلحن إلا القليل (٤)، ويمكن أن يستدلوا بقول الخليل حين ذكر أن لغة العرب أكثر من أن يلحن فيها متكلم، وكذلك ما روي عن أبي الخطاب حين قال: أنحى الناس من لم يلحن أحداً (٥).

فالتشدد والتساهل في الرواية عن العرب طرفي نقيض تسير بينهما اللغة بقواعدها وقوانينها، ولكل فريق منهما معايير التي يقيس عليها ما يسمعه من العرب فيقبله أو يرده وفق تلك المعايير، ولما

(١) ينظر: زهر الأكم في الأمثال والحكم: ١/ ١٨٣.

(٢) الاقتراح: ١/ ١٠٧، والمزهر: ١/ ١٩٧.

(٣) لغة بني الحارث بن كعب. ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام: ١/ ٣٣٥.

(٤) ينظر: المدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام اللخمي: ٥٥.

(٥) ينظر: المرجع السابق (ص: ٥٥) واللغة العربية وأبنائها: ٧٧، وما بعدها.

اختلفت معاييرهم اختلفت الأحكام المبنية عليها، فجاءت الأحكام دائرة بين القبول والرد، وقد يصل الأمر بين هؤلاء العلماء إلى رد ما يقبله الآخر أو قبول ما يرده، وكان ذلك سببا رئيسا في اختلاف الحكم النحوي، أعني اختلاف المعيار، ثم اختلاف الحكم على اللغة، ثم اختلاف الحكم النحوي أو القاعدة بناء على ما سبق من خلاف، والمتشدد يرى أن ذلك من دقة التحري الواجب توافرها في الشواهد، والمتساهل يرى أن اللغة واسعة تتحمل ما حملها مادام أنه يستند إلى شاهد عربي.

(ج) الخلاف في قبول الشعر مجهول القائل:

تشدد بعضهم فلم يقبل الشعر مجهول القائل^(١)، وحجته أن الشعر مجهول القائل يحتمل أن يكون لأحد ممن لا يحتج بشعره، وهذا منهج احتياط اتخذه بعض العلماء خوفا من أن يكون هذا الشعر لمولد أو أن يكون مصنوعا، وهذا المنهج يحتمل أن يرد شعرا لأحد تقبل روايته، لكن أصحابه يرون أن الاحتياط أولى حتى لو وقع هذا الاحتمال أعني: رد شعر من يستشهد بشعره.

ومن ذلك ما ذكره أبو جعفر النحاس في بيت استشهد به أحدهم حيث قال: "وأما البيت فييت مولد لا يعرف قائله، ولا يصح به حجة"^(٢).

وجاء عن البغدادي: "وعلم مما ذكرنا من تبيين الطبقات التي يصح الاحتجاج بكلامها، أنه لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله وعلّة ذلك مخافة أن يكون ذلك الكلام مصنوعا أو لمولد، أو لمن لا يوثق بكلامه"^(٣)

وقال ابن الأنباري في من استشهد بهذا البيت:

وما عَلَيْكَ أَنْ تَقُولِي كَلِمًا
سَبَّحْتَ أَوْ صَلَّيْتَ يَا اللَّهُمَّ مَا^(٤)

(١) ينظر: الاقتراح: ٥٩.

(٢) إعراب القرآن للنحاس: ٣٠ / ٣، ويقصد بالبيت مجهول القائل قول الشاعر من الخفيف:

نَوَّلِي قَبْلَ يَوْمِ بِنِي جَمَانًا ... وَصَلِينَا كَمَا زَعَمْتَ تَلَانًا

(٣) خزائن الأدب (١٢ / ٣٨)

(٤) البيت من الرجز، ولا يعلم قائله، ينظر: الإنصاف: ١ / ٣٤٥، وشرح الكافية للرضي: ١ / ٣٨٤.

" فنقول هذا الشعر لا يعرف قائله فلا يكون فيه حجة"^(١). وخالف بعض النحاة هذا المنهج واحتج بالشعر المجهول القائل، وذلك إن رواه من يوثق به في اللغة، ولهذا قبلوا الأبيات الموجودة في كتاب سيبويه والتي لا يعرف قائلها^(٢).

وبناء على هذين المنهجين اختلفت الأحكام النحوية بناء على اختلافهم في هذا الأمر.

(د) الخلاف في حدود الاحتجاج زمانا ومكانا.

أولا: المكان.

فمنهم من تشدد حيث جعل الفصاحة محصورة في القبائل المحصورة في مكة وما حولها من منطقة نجد ووسط الجزيرة، أما ما عداها مما جاور العرب فلا يعتد بها.

روى ابن قتيبة أن أبا عمرو كان يقول: كان ابن أحمري في أفصح بقعة من الأرض أهلا، يذبل والقاع^(٣).

فالقرب والبعد من مكة وكذلك التوغل في البادية أمر يبعث على الثقة فيمن يؤخذ عنه^(٤).

وكثيرا ما كانوا يفضلون الأخذ عن أهل الوبر لا أهل المدر بل إن بعضهم لم يكن يأخذ عن البدوي إذا نزل الحاضرة كالكوفة أو البصرة، وإذا أرادوا الأخذ عن أعرابي نزل أحدهما فإنهم يؤكدون على أن يكون نزل هذا الأعرابي ظاهر المدينة، وليس المدينة حتى لا يحصل اختلاط بينه وبين أحد ممن اختلطت سليقته، فالنزول على حدود البوادي شيء مطمئن^(٥).

وكان بعضهم يفخر بأنه أخذ اللغة عن الأعراب الأقحاح فيقول علماء البصرة "نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وهؤلاء (يعنون الكوفيين) أخذوا اللغة عن أهل السواد أصحاب

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف (١ / ٣٤٥)

(٢) ينظر: المزهري: ١ / ٢٦١، ودراسات في العربية وتاريخها: ٤١.

(٣) الشعر والشعراء: ١ / ٣٤٧.

(٤) ينظر: في اللهجات العربية لإبراهيم أنيس: ٥١.

(٥) ينظر: البيان والتبيين: ١ / ١٦٣، والشعر والشعراء: ٢٠٩.

الكواميخ وأكلة الشواريز^(١).

ثانياً: الزمان.

كثر اختلافهم - كذلك - في زمن الاحتجاج كما اختلفوا في مكانه، فجعل بعضهم منتصف القرن الثاني الهجري ١٥٠ هـ تقريباً آخر زمن للاحتجاج في الحواضر.

ومنتصف القرن الرابع آخر زمن الاحتجاج في البوادي، على اختلاف كبير في تحديد الزمن^(٢).
فنشأ عن ذلك عدد من الطبقات عند اللغويين:

- الطبقة الأولى: طبقة الجاهليين، وهؤلاء يستشهد بشعرهم بالإجماع.
- الطبقة الثانية: طبقة المخضرمين، وهؤلاء يستشهد بهم أيضاً بالإجماع.
- الطبقة الثالثة: طبقة الإسلاميين، وهذه يستشهد بكلامهم على الصحيح.
- الطبقة الرابعة: طبقة المولدين، وهؤلاء لا يستشهد بشعرهم، أو يستشهد بمن وثق فيه منهم، على خلاف بين العلماء، حيث ادعى بعضهم الإجماع على عدم الأخذ منه، لكن الواقع يخالف ذلك^(٣).

وقد نشأ عن الاختلاف في تحديد الزمان والمكان خلاف فيمن تؤخذ منه اللغة، وتفرع عن ذلك اختلاف في الأحكام والقواعد.

(هـ) الخلاف في مسألة ختم الشعر:

فكان لكل واحد منهم قول يكاد يكون مخالفاً لغيره، ومقياس مبني على معايير وضعها لنفسه، فقال بعضهم: ختم الشعر بشار، وقيل ختم الشعر بالرماح، ولما عاد الأصمعي إلى البصرة وجد أن أهل بغداد ختموا الشعر بمروان بن أبي حفصة، وقيل بل ختم بابن هرمة، والحكم الخضري، وابن ميادة،

(١) ينظر: أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ٦٨، والبحث اللغوي عند العرب للدكتور/ أحمد مختار عمر (ص:

٥٢) عالم الكتب، الطبعة الثامنة: ٢٠٠٣ م

(٢) ينظر: خزانة الأدب: ٥/١، والمزهر: ٤٨٨/٢، والاقتراح: ١٢٢، وأصول النحو لسعيد الأفغاني: ١٩-٢٠.

(٣) ينظر: العمدة لابن رشيق: ٢٣٣/١، وخزانة الأدب: ٥/١.

وظفيل الكناني، ومكين العذري، وقيل: ختم الشعر بذوي الرمة والرجز برؤبة، وقيل بدعبل وقيل بعمارة ابن عقيل^(١).

سبب توقف الاستشهاد عند زمن معين:

يرى بعض الباحثين أن منهج سيبويه كان سببا في توقف الاستشهاد عند زمن معين، وأنه كان سببا في عدم الأخذ بشعر المولدين؛ لأن سيبويه حينما كان يورد شواهد كان لا يبدأ -غالبا- بذكر الشاهد كما هو الغالب فيمن يصف اللغة، بل كان يضع القاعدة أولا، ثم يقوم بالتمثيل لها بأمثلة وضعها هو أو وضعها من قبله من النحاة^(٢)، ثم يورد الشواهد القرآنية أو الشعرية، وغالبا ما تكون هذه الشواهد بيانا للخروج عن القاعدة، أو لبيان اللهجات المخالفة، أو الضرورات، فمعظم شواهد الكتاب لم تكن للتقعيد بل كانت لبيان ما خرج عنه، وقد استشهد بشعر الجاهليين والمتقدمين في الإسلام؛ لأن غالب تلك الفترة كانت تعتمد على المشافهة، ثم لما أصبحت اللغة تستعمل في الكتابة، وأصبح الشعراء يكتبون أشعارهم قل الخروج عن القواعد لخضوع معظم الشعراء للنظام والقواعد التي وضعها العلماء، ولهذا لم يستشهد سيبويه بشعر المولدين بسبب قلة خروجهم عن هذه القواعد فأغلب الظن أن من قرأ كتاب سيبويه ولم ير شعرا للمولدين ظن أن سيبويه لم يستشهد بشعرهم لضعفه، فجعله من جملة ما لا يحتج به، فأوقف الاستشهاد عند حدود ١٥٠ هـ فخدمت الدراسات

(١) ينظر: الأغاني: ٣/ ١٤٠ - ٤/ ٣٦٧ - ١٨/ ١٤ - ٢٠/ ١٣٥ - ٢٤/ ٢٠٣، والبيان والتبيين: ٣/ ٣٤٩، العمدة في محاسن الشعر وآدابه للقيرواني: ١/ ٨٩، ومراحل تطور الدرس النحوي لعبدالله الخثران: (ص: ٢٠١) ومن تاريخ النحو للأفغاني: ١٩.

(٢) ولعل هذا ما حدا بالدكتور تمام حسان أن يذكر أن النحاة وضعوا القواعد قبل الخروج للبوادي، حيث قال: "ولما كانت الرحلة إلى البادية للسمع لم تبدأ إلا بعد أن كان ابن أبي إسحاق قد بعج النحو ومد القياس وشرح العلل فقد وجد النحاة أنفسهم ينظرون في المسموع وفي أيديهم أصول ثالثة يقيسون عليها ويتخذونها معايير حتى بالنسبة لما يقوله الفصحاء "الأصول في النحو لتمام حسان: ٩٥-٩٦.

النحوية عند تلك الفترة^(١).

فهذا الباحث يرى أن سيبويه لم يستشهد بشعر المولدين لأنه شعر يوافق القواعد النحوية، فلا حاجة للتدليل على صحته، وأغلب استشهاد سيبويه كان بيانا لما شذ عن القاعدة، وهذا كثير في شعر الجاهليين والإسلاميين قبل استقرار القواعد، ولهذا فعدم استشهاد سيبويه بشعر المولدين دليل على قوته قياسا.

ويمكن أن نرى على ذلك بأن من رفض شعر المولدين لم يكن لأنه استقرأ كتاب سيبويه فقط؛ لأن الرفض كان قبل ذلك، فقد روي أن أبا عمرو بن العلاء (ت: ١٥٤ هـ) كان لا يستشهد بشعر الإسلاميين، فضلا عن المولدين^(٢).

(و) الخلاف في تحديد مقياس الفصاحة:

ومن ذلك أن بعضهم رأى أن الفصاحة في القرب من لغة قريش ولغة القرآن، قال المبرد: " وإنما يقال: بنو فلان أفصح من بني فلان، أي أشبه لغة بلغة القرآن، ولغة قريش"^(٣).

ويرى غيرهم أن مقياس الفصاحة هو موافقة الكلمة أو التركيب للقياس فكلما قويت الجملة في القياس كلمة قويت فصاحة، ويرى بعضهم أن مقياس البلاغة في توافر أشياء مجتمعة في الكلام منها بعد الكلمة عن الغرابة والتنافر وكل ما يعيها، وأن تكون مما كثر استعماله، ووافق القياس النحوي، إلخ آخر ما تم تقريره في كتب أهل البيان والبلاغة^(٤).

ويرى بعض الباحثين أن معيار الفصاحة والذي كان عليه الاعتماد في الأخذ عن القبائل هو معيار السلامة اللغوية، وليس البداوة أو البعد عن مخالطة غير العرب، فمعيار البداوة وحده لا يكفي معيارا

(١) قضية الاحتجاج للنحو واللغة، لحمزة بن قبلان المزيني (ص: ٢٩، ٣٠) مجلة جامعة الملك سعود، مجلد ١٠ العدد (١) ١٤١٨ - ١٩٩٨ م.

(٢) ينظر: البيان والتبيين: ١/ ٣٢١.

(٣) الفاضل للمبرد (ص: ١١٣) دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة: الثالثة ١٤٢١ هـ.

(٤) ينظر: المزهري: ١/ ١٤٦، وما بعدها، و١/ ١٧٥ وما بعدها.

للفصاحة، ويستشهد لذلك بما ذكره ابن جني حين عقد بابا بعنوان بابا في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر^(١) فالمسألة لا علاقة لها بالبداءة، فلو وجد أهل حاضرة حافظوا على سليقتهم وطبعهم ولم يفش في غيرهم من أهل الحواضر لوجب الأخذ بكلامهم، ولو وجد أهل وبر فشا فيهم ما فشا في أهل الحاضرة من اللحن لوجب عدم الأخذ عنهم، وهذا ما عليه البدو في وقتنا هذا حيث لم يعد يوجد أهل بادية على فصاحتهم^(٢).

واختلفوا أيضا في مسألة: من أشعر الناس؟ حيث لم يتفقوا على شيء من ذلك^(٣). فكل ما سبق أصول لم يتم الاتفاق على شيء منها وترتب على ذلك أن تفرعت فروع عن هذه الأصول كلها خلافية، والناظر في اختلافهم في هذه الفروع يرى أن سبب الاختلاف هو انعكاس اختلاف الأصل على الفرع، ولهذا كانت كلمتهم مختلفة في نظرهم للغات العرب، وأحكامهم قد تصل إلى حد التعارض، فهذا يصف هذه اللغة بالجيدة، وآخر يصفها بالردئية.

ثانيا: الترجيح لمواقفة القياس والتضعيف لمخالفته:

وهذه دعوى ظاهرها حسن، أعني أن اللغة التي توافق القياس تكون مقبولة، والتي تخالفه تكون مردودة، إلا أن هناك إشكالا وهو أن لكل نحوي قياسه الذي يعتمد، فلكل نحوي قياس في ذهنه بناء على حصيلته اللغوية التي جمعها عن العرب، ولهذا نجد أن الترجيح يختلف بناء على القياس، والقياس في الحقيقة ليس أمرا واحدا متفقا عليه بين عامة النحاة، فلكل قياسه الذي يرتضيه. "فمن الأمور التي أدت إلى عدم الحسم في الآراء النحوية أن القدماء أنفسهم كان يتجادبهم في معيار

(١) ينظر: الخصائص: ٦/٢.

(٢) ينظر: من تاريخ النحو للأفغاني: ٢٦، والقبائل العربية في الاحتجاج النحوي: ٥٧٢١.

(٣) ينظر: المزهر ٢/ ٤٠٦. والأغاني: ٤/ ١٤٢. وسمط اللآلي في شرح أمالي القالي (أو شرح أمالي القالي) لأبي عبيد البكري (ص: ١٧١/١) تحقيق/ عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت، ونكت الهميان في نكت العميان لصلاح الصفدي (ص: ٥١). علق عليه ووضع حواشيه/ مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

الصواب^(١) "ما يشبه النقيضين من تشدد وتساهل فمقياس الصواب عند المتشددين هو الأوضح وماعده لحن وعند المتساهلين كل ما تكلمت به العرب وما قيس على كلام العرب فهو صواب"^(٢). فالقياس هو المرجع المعرفي لديهم الذي يركن إليه النحوي في تصنيف الأخطاء اللغوية، وضبط استعمالها بالإضافة إلى أن السليقة كانت محركا أصيلا يشكل نقطة ارتكاز للتقعيد النحوي، ونتج عن ميل النحاة لضبط القواعد أنهم شددوا في الحكم على كل لغة تخالف القواعد التي اعتمدها^(٣). ومن الأدلة على نسبية دعوى الترجيح بناء على القياس المسألة الزنبورية فالخلاف فيها كان قائما في الخبر الواقع بعد (إذا) الفجائية، أرفع فقط، أم يجوز فيه الرفع والنصب؟ فالقياس عند البصريين أن ما بعد (إذا) الفجائية مرفوع بالابتداء، وما بعده خبر، وأما القياس عند الكوفيين أن (إذا) إذا كانت للمفاجأة أفادت الظرفية المكانية وصارت بمعنى وجدت، بل واستدل الكوفيون بحكاية أبي زيد الأنصاري أن العرب تقول: قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها. ويستدل كذلك بشهادة الأعراب الذين شهدوا على سيبويه في المسألة، فهذا يتبين أن القياس لم يبن على أصول واحدة، ولهذا فقد حصل خلاف في تكوينه لدى كل مدرسة، ولكل أدلته، ولهذا قال ابن هشام: "إن سيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك وإن تكلم بعض العرب به"^(٤). إلا أن العربي قد يخالف القياس عمدا، ومن ذلك ما ذكره ابن جني من أن الفصيح من العرب قد

(١) ينظر: أثر اختلاف اللهجات في النحو العربي لليلى برجس أبو الغنم (ص: ١٢٢) رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية: ٢٠٠٣م.

(٢) اللغة العربية وأبناؤها لنهاد الموسى (ص: ٧٨) الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان.

(٣) مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، (ص: ٣٣٠) المجلد: ٤٢، العدد: ٢، ٢٠١٥، مجلة تصدر عن عمادة البحث العلمي بالجامعة الأردنية.

(٤) مغني اللبيب: ١/ ١٢٥.

يتكلم باللغة غيرها أقوى في القياس عنده، ومن ذلك أن عمارة^(١) كان يقرأ {وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ} بالنصب فقال أبو العباس^(٢) له: ما أردت؟ فقال: أردت {سَابِقُ النَّهَارِ} قال: فهلا قلته؟ قال: لو قلته لكان أوزن، قال ابن جني: أوزن: أي أقوى وأمكن في النفس^(٣).

ومنه- أيضا- ما ذكره الفراء حين أنشده أبو الجراح^(٤):

ياصاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلَّهُمْ أن ليس وصلٌ إذا انحلَّتْ عُرَا الذَّنْبِ^(٥)
بخفض (كلهم) فقال له الفراء هلا قلت: (كلهم) بالنصب، فقال له أبو الجراح: هو خير مما قلته أنا ثم استنشدته فأنشده بالخفض^(٦)

فالعربي هنا لم يهتم بالقياس الذي قد يرى هو أنه قد يكون هو الأفضل، لكنه ينطق على لهجته التي ينطق بها فجر (كلهم) على المجاورة وترك النصب على القياس.

(١) عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير. ينظر: معجم الشعراء للمرزباني (ص: ١/٢٤٧)، تصحيح وتعليق: الأستاذ الدكتور ف. كرنكو، مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م (٢) يقصد المبرد.

(٣) الخصائص (١/ ١٢٦)

(٤) أبو الجراح العقيلي، ممن يؤخذ عنهم اللغة، وأحد الأعراب الذين حضروا مناظرة سيويه والكسائي. ينظر: تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، للتخوي (ص: ١٠٤) تحقيق الدكتور/ عبد الفتاح محمد الحلوة، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

(٥) البيت من البسيط، وهو لأبي الغريب النصرى، ينظر: معاني الفراء ٧٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣١٠، وهمع الهوامع ٥٥/ ٢.

(٦) إنشاد أبي الجراح موجود في معاني القرآن للفراء (ص: ٧٥/٢) تح/ أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل، الدار المصرية للتأليف والترجمة، الطبعة الأولى.

وكتاب فيه لغات القرآن للفراء (ص: ٣٣) ضبطه وصححه: جابر بن عبد الله السريع: ١٤٣٥ هـ، وذكر ابن هشام القصة في المغني: ٨٩٥/٢، وينظر أيضا: تقويم التفكير النحوي، لعلي أبو المكارم (ص: ١٧٦) دار غريب، القاهرة ٢٠٠٥ م.

ثالثاً: الاستقراء الناقص:

فقد يضعف العالم لغة لأن استقراءه لم يشملها، وهذا السبب له اتصال بالقياس؛ لأن الاستقراء الناقص يؤدي إلى ضعف القياس؛ فكلما اتسع الاستقراء قوي القياس، ومن ذلك ما ذكره المرادي في (حاشا) الاستثنائية حيث قال: "... أن تكون من أدوات الاستثناء، نحو: قام القوم حاشا زيد، وفيها مذاهب: أحدهما: مذهب سيويوه، وأكثر البصريين، أنها حرف خافض، دال على الاستثناء كـ(إلا) ولا يجيز سيويوه النصب بها؛ لأنه لم يبلغه"^(١).

فعدم الإجازة مبني على عدم بلوغ ذلك لسيويوه.

ويرى بعض العلماء أن النحاة لو انشغلوا بجمع اللغات لأراحونا من كثير من التأويلات التي وردت في كتبهم، واللغات كلها حجة كما ذكر ابن جني فتأويلاتهم تخالف كونها كلها حجة وبالتالي فإن النحاة قد قصرُوا في جمعهم اللغة^(٢).

قال الدكتور/ عبده الراجحي: "... لأن هؤلاء النحاة لو أولوا اللهجات العربية ما يستحق من اهتمام لما تعسفوا في تأويل ما خرج على قواعدهم من شواهد، وفي هذه الشواهد كثير من القراءات"^(٣). وقال الدكتور عبد الغفار هلال: "... ولم يكن القدماء يهتمون باللهجات العربية خوفاً على الفصحى منها، ولأن اهتمامهم الأساسي بالفصحى، وإن كانت بعض اللهجات قد درست في كتب النحو واللغة دراسة جانبية"^(٤).

وأرى أن مطالبة النحاة باستقراء جميع كلام العرب ضرب من المستحيل، ولهذا فقد بذلوا جهدهم،

(١) الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي (ص: ٥٦٢) تحقيق/ فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

(٢) وقد أشار إلى ذلك الدكتور إبراهيم المطرودي في بحثه: تعويد اللغات في النحو العربي (ص: ١٤٠) مجلة العلوم العربية، نشر عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد (٣٦) ١٤٣٦ هـ.

(٣) اللهجات العربية في القراءات القرآنية، لعبده الراجحي (ص: ١٩٣) دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية: ١٩٩٦ م.

(٤) اللهجات العربية نشأة وتطوراً لعبد الغفار هلال (ص: ٤٠٨) مكتبة وهبة، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

وأفرغوا ما في وسعهم ليحفظوا لنا اللغة، مع التنبيه أن الاستقراء لدى بعضهم كان ناقصا، بمعنى أن الدليل لم يبلغه في تلك المسألة، فيبني قوله وقاعدته على ما وصله، وهذا أمر يرد على كبار العلماء ومن ذلك ما حدث مع عيسى بن عمر في حكايته مع أبي عمرو بن العلاء، قال ابن هشام عن (ليس): "... أن يقرن الخبر بعدها ب(إلا) نحو: لَيْسَ الطَّيِّبُ إِلَّا الْمَسْكُ، بِالرَّفْعِ فَإِنْ بَنِي تَمِيمٌ يَرْفَعُونَهُ حَمَلًا لَهَا عَلَى مَا فِي الْإِهْمَالِ عِنْدَ انْتِقَاضِ النَّفْيِ كَمَا حَمَلَ أَهْلُ الْحِجَازِ مَا عَلَى لَيْسَ فِي الْإِعْمَالِ عِنْدَ اسْتِيفَاءِ شُرُوطِهَا حَكَى ذَلِكَ عَنْهُمْ أَبُو عَمْرٍو وَبَنِي الْعَلَاءِ فَبَلَغَ ذَلِكَ عِيسَى بْنُ عَمْرِو الثَّقَفِيِّ فَبَجَّاهُ فَقَالَ يَا أَبَا عَمْرٍو مَا شَيْءٌ بَلَغَنِي عَنْكَ ثُمَّ ذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ لَهُ أَبُو عَمْرٍو نَمْتُ وَأَدْلَجَ النَّاسَ لَيْسَ فِي الْأَرْضِ تَمِيمِي إِلَّا وَهُوَ يَرْفَعُ وَلَا حِجَازِي إِلَّا وَهُوَ يَنْصَبُ ثُمَّ قَالَ لِلْيَزِيدِيِّ وَلِخَلْفِ الْأَحْمَرِ أَذْهَبَا إِلَيَّ أَبِي مُهْدِي فَلَقْنَاهُ الرَّفْعَ فَإِنَّهُ لَا يَرْفَعُ وَإِلَى الْمُنْتَجِعِ التَّمِيمِي فَلَقْنَاهُ النَّصْبَ فَإِنَّهُ لَا يَنْصَبُ فَأَتِيَاهُمَا وَجَهْدًا بِكُلِّ مِنْهُمَا أَنْ يَرْجِعَ عَن لُغَتِهِ فَلَمْ يَفْعَلْ فَأَخْبَرَا أَبَا عَمْرٍو وَعِنْدَهُ عِيسَى فَقَالَ لَهُ عِيسَى بِهِذَا فَفَتَّ النَّاسَ" (١).

ومن ذلك أيضا ما حكاه أبو عمر الجرمي أنه قال: "خرجت من الخندق يعني خندق البصرة حتى صرت إلى مكة لم أسمع أحدا يقول اضرب أيهم أفضل وكذلك لم يرو عن أحد من العرب اضرب أيهم أفضل بالضم" (٢).

فالجرمي لم يبلغه الرفع، ولهذا اعترض عليه بأن غيره سمع الرفع، ومن سمع حجة على من لم يسمع، حيث استدلوا بما حكاه أبو عمرو الشيباني عن غسان - وهو أحد من تؤخذ عنه اللغة من العرب أنه أنشد:

إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ (٣)

(١) ينظر: الأمالي للقالبي: ٣/ ٤٠، ومغني اللبيب: ١/ ٣٨٨، والمزهر: ٢/ ٢٤١،

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء (ص: ١٢/٢) تحقيق/ عبد الإله النهان، دار الفكر دمشق، الطبعة: الأولى،

١٤١٦هـ ١٩٩٥م، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٣٨٣ والإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٧١٢) والمغني: ١/ ١٠٨.

(٣) البيت من المتقارب، وهو لغسان بن وعلة، شرح التصريح ١/ ١٣٥؛ والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى) للعيني (ص: ١/ ٤٣٦) تحقيق/ علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام الطبعة الأولى:

برفع أيهم فدل ذلك على أنها لغة مقبولة لأوجه إنكارها^(١). فالاستقراء^(٢) الناقص سبب في اختلافهم في بناء القاعدة فرفض بعضهم البناء رفعا؛ لأن ذلك-عنده- لم يسمع، ولهذا فقد يرد النحوي لغة الرفع لأنه لم يرد عنده، بينما يقبله غيره لأنه سمعه، والقاعدة أن من سمع حجة على من لم يسمع^(٣).

رابعا: الخلط بين مستويات اللغة المختلفة^(٤):

ويقصد بذلك الخلط بين اللغة الأدبية المثالية الموحدة التي هي لغة الخاصة وبين لهجات التخاطب القبلية، وذلك على حد تعبير العلامة الأفغاني، أو عدم وضوح فهمهم للسليقة كما عبر بذلك العلامة الدكتور/ علي أبو المكارم، أو الخلط بين مستويات اللغة المختلفة.

ذكر الأستاذ سعيد الأفغاني أن قواعد النحاة وضعت على غير خطة محكمة فهذا يضع قاعدة على لغة أسد، والآخر يستند إلى قبيلة طيء، وهناك تفرغ على شعر جاهلي، وهناك استثناء مبني على شاهد فيه ضرورة، ومنشأ كل ذلك هو الخلط بين اللغة الأدبية المثالية الموحدة التي هي لغة الخاصة وبين لهجات التخاطب المختلفة في القبائل المختلفة^(٥).

فمن أسباب التخطئة أن اللغة ليست على مستوى واحد بل على ثلاث مستويات، وقد نبه أبو الخطاب سيوييه عليها، وهي:

١٤٣١هـ - ٢٠١٠م. ومغني اللبيب ١/ ٧٨؛ وجمع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي: (ص: ١/ ٨٤) تحقيق/ عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية مصر.

(١) ينظر: الإنصاف: ٥٨٧/٢.

(٢) ممن أشار إلى أن الاستقراء كان ناقصا الدكتور/ تمام حسان. ينظر: الأصول دراسة أستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: ٥٧.

(٣) استشهد بهذه القاعدة أئمة العربية: ينظر: لسان العرب: ١٣/ ٢٦١، وتاج العروس: ٢/ ٥٢٢، والتصريح على التوضيح: ٢/ ٣٢١، ودور اللهجة في التععيد النحوي، دراسة إحصائية تحليلية في ضوء جمع الهوامع للسيوطي، للدكتور/ علاء إسماعيل الحمزاوي، جامعة المنيا(ص: ٤٢).

(٤) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث: ٤٨، وما بعدها.

(٥) ينظر: أصول النحو لسعيد الأفغاني: ٧٠.

- ١ - مستوى الاستعمال عند الموثوق بعربيتهم (لغة من يوثق بعربيته)^(١).
لغة فصيحة لكنها غير مطردة اطرادا تاما (الفصيحة القليلة) كمن يجمع أرضا على أرض^(٢)، وكسر عين نعم عند هذيل^(٣)، وغير ذلك.
- ٢ - مستوى استعمال خارج عن القواعد العامة وغير معروف إلا عند بعض قبائل العرب على مستوى لهجات محلية. (اللغات الرديئة) كوقوف فزارة وطيء على حبلئ بالياء^(٤).
ولهذا فقد أشار سيويه في كتابه إلى لغة من يوثق بعربيتهم، وإلى اللغة الفصيحة قليلة، وإلى اللغة الرديئة^(٥).
فالخلط بين هذه المستويات أدى للخلط في وصف اللغة فمنهم من أدخلها في دائرة اللغة المقبولة ومنهم من أدخلها في دائرة اللغة المردودة.
واستنباط القواعد جاء من مختلف القبائل على تنوعها مع أن الاستقراء كان ناقصا ثم حاولوا تكوين اللغة المشتركة من جميع هذه اللغات؛ لأنهم يرون أن اللغات كلها حجة فحصل خلط بين اللغة الخاصة (المشتركة) ولغة القبائل، والأصل أن الذي يصف لغة بالضعف أو الرداءة هو من يقف في دائرة اللغة المشتركة^(٦).
فالخلط بين مستويات اللغة - أعني المشتركة ولغات القبائل المختلفة - أوقعهم في كثير من الحرج فقالوا بأن اللغات كلها حجة ثم قالوا بأن بعضها مردود، وهذا تناقض واضح، إلا أنه يمكن الجمع بين
-
- (١) ينظر: الكتاب: ١/ ١٥٥ - ٢/ ١١٠ - ٣/ ٢٩٤
- (٢) السابق: ٣/ ٦١٦
- (٣) السابق: ٤/ ٤٤٠.
- (٤) ينظر: الكتاب: ٤/ ١٨١.
- (٥) ينظر: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب د/ محمد المختار ولد أباه (ص: ٧١، وما بعدها) دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الثانية: ٢٠٠٨ م
- (٦) ينظر: دراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح: ١/ ٦٤.

ذلك بأن رد اللغة أو الطعن فيها إنما يكون وقت تكوين اللغة المشتركة، فقد كانوا أمام اختيار، فرد اللغة حينها ليس لأنها ليست حجة، ولكن لأن غيرها أقوى في نظر اللغوي.

ويرى الدكتور أبو المكارم أن فهم العلماء للسليقة كان غير واضح، فمن نقل اللغة نقلها من مستويات مختلفة بسبب سوء فهمه للسليقة، فنقل عن الشيخ والشاعر والطفل على اعتبار أن السليقة (أن العربي هو الذي لم يخالط غيره) ولم ينظروا إلى المنقول عنه هل هو شيخ أم امرأة أم طفل إلخ ... مما أدى بعد ذلك إلى وصف بعض هذه اللغات بالرداءة والقبح والضعف^(١).

وهذا هو رأي المخزومي^(٢).

وخلافا لهذه الدعوى التي اتهم بها اللغويون - خلط مستويات اللغة بعضها ببعض - يرى الدكتور/ تمام حسان أن الاعتماد على مستوى واحد فقط من مستويات اللغة لا يصح؛ لأنه إذا كان المقصود من النحو وصف النموذج العادي للعربية فإن ذلك لا يتحقق في الشعر فقط؛ لأن للشعر خصائص ورخصا لا تتوفر في النثر، ولهذا فدراسة اللغة من المستويات المختلفة هو الذي يحقق ويصف النموذج العادي للعربية، فما تجده في الشعر قد لا تجده في غيره^(٣).

وعلى خلاف ما ذهب إليه الوصفيون حين ذكروا أن النحاة يعيهم أنهم لم يفرقوا في دراستهم بين مستويات اللغة المختلفة، فإن الراجحي يرى أن النحاة يعيهم اعتمادهم على فن أدبي وهو (الشعر) وإهمالهم لفن آخر وهو (النثر) والشعر له ضرائره وخصه وخصائصه^(٤).

فالنحاة قد اتهموا بأنهم خلطوا بين مستويات اللغة المختلفة، واتهموا أيضا بأنهم اعتمدوا على الشعر وأهملوا غيره من مستويات اللغة، فكأنهم اتهموا بالشيء ونقيضه.

(١) ينظر: تقويم التفكير النحوي للدكتور/ لعللي أبو المكارم (ص: ١٧٩-١٨٠) دار غريب، القاهرة ٢٠٠٥ م.

(٢) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها: ٣٣٢.

(٣) ينظر: الأصول لتمام حسان: ٧٨، وما بعدها.

(٤) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث لعبده الراجحي: ٤٨، وما بعدها.

خامسا: تقديم الاعتماد في التقييد على الشعر أكثر من النثر^(١):

وهذه دعوى ذكرها أحد الباحثين، وذكر أن من أثرها اضطراب القاعدة النحوية، ووصف بعض اللغات بالرداءة أو القبح.

وهنا سؤال: هل اعتمد النحاة في التقييد على الشعر فقط، أم على الشعر والنثر، أم على الشعر أكثر من النثر؟ وهل لذلك أثر ملموس؟

يرى الراجحي أنهم اعتمدوا في التقييد على مستوى معين من الكلام فقعدوا العربية مخصوصة تتمثل في مستوى معين من الكلام، وهو الشعر في أغلبه، وأهملوا النثر الذي يمثل استعمال الناس في شؤون حياتهم المختلفة، والشعر له وجه خاص في نظامه وتركيبه يختلف عن نظام النثر^(٢).

وذهب المخزومي^(٣) إلى أن اعتماد النحاة على الشعر أكثر من النثر كان من أسباب الاضطراب في التقييد والحكم على اللغة بالرداءة أو الضعف أو غير ذلك.

حيث استشهد سيبويه بـ (١٠٥٠) بيتا من الشعر كما ذكر ذلك أبو جعفر النحاس في شرحه للشواهد^(٤)، وفي النسخة المطبوعة بمصر (١٠٦١) شاهدا من الشعر، واستشهد بالقرآن بـ (٣٧٣) آية^(٥).

وهذا التعداد يوجد ما يشبهه في أي كتاب نحوي، حيث يتبين ذلك بمجرد مطالعة فهرسه. والاعتماد على الشعر سبب رئيس في اضطراب القواعد؛ لأن الشعر محل ضرورة وتغيير، ولهذا فهو

(١) ممن ذكر ذلك الدكتور/ تمام حسان. ينظر: الأصول ٧٩.

(٢) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث: ٤٨، ٤٩، مدرسة الكوفة للمخزومي: ٣٣٥.

(٣) مدرسة الكوفة للمخزومي: ٣٣٥.

(٤) حيث قال: "جملة أبيات كتاب سيبويه... ألف وخمسون بيتا، خمسون غير معروفة". شرح أبيات سيبويه للنحاس، تح/ أحمد خطاب، مطابع المكتبة العربية حلب، الطبعة الأولى: ١٩٧٤م وذكر الجرمي أنه نظر في الكتاب فوجد فيه ١٠٥٠ بيتا. ينر: خزنة الأدب: ٣٩/١.

(٥) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الأول: ٦/١. وينظر: سيبويه إمام النحاة: ٢٣٥.

يحتاج إلى مزيد توجيه وعناية أرهقت البحث النحوي^(١).

ويرد الدكتور/ إبراهيم الشمسان على هذا الزعم بأن هناك فرقا بين الاستشهاد والتععيد، فالاستشهاد بالشعر لم يكن لتععيد القاعدة، بل كان للاستشهاد، وهناك كبير فرق بينهما، فالتععيد بيان لما يقاس عليه، أما الاستشهاد فهو بيان لظهور استعمال قد يقاس عليه وقد لا يقاس عليه، فالشعر كثير، لكنه أقل بكثير من القواعد المستشهد عليها،^(٢) ويمكن أن يضرب مثلا لذلك بكتاب سيوييه، حيث بلغ عدد المسائل النحوية التي استشهد سيوييه فيها بالقرآن ما يقرب من (١٨٩) مسألة اعتمد فيها سيوييه على القرآن الكريم وحده دون الشعر في (١٣٨) مسألة، وقد ورد الاستشهاد بالقرآن قبل الشعر في (٣٥) مسألة، واستشهد بالآيات القرآنية بعد الشعر في (١٦) مسألة^(٣).

ويرى بعضهم أن عدم اجتزاء النحاة بالشاهد الشعري في التععيد وأن قولهم بالضرورة في الشواهد الشعرية يدل على أنهم لا يقعدون على كل ما جاء في الشعر^(٤).

ورفض بعض العلماء فكرة اضطراب القاعدة بناء على الاعتماد على الشعر بناء على قياس نسبة الشواهد الشعرية إلى نسبة القواعد النحوية؛ حيث إن الشواهد الشعرية تكون أقل بكثير من القواعد النحوية^(٥).

إذن، فغياب الفرق بين الاستشهاد والتععيد جعل بعضهم يحكم بأن القاعدة النحوية اضطربت بسبب

(١) المستوى اللغوي للفصحى / ١٣٧.

(٢) ينظر: مقال في صحيفة الجزيرة السعودية بعنوان: (هل شواهد الشعر أكثر من شواهد الآيات؟) منشور بتاريخ ٢٠١٦/٣/٥م للدكتور/ إبراهيم الشمسان.

(٣) مراحل تطور الدرس النحوي للدكتور/ عبدالله بن حمد الخثران (ص: ١٧٨).

(٤) اللغة الشعرية عند النحاة، دراسة للشاهد الشعري والضرورة الشعرية في النحو العربي، لمحمد عبدو فليفل محمد عيده فليفل ٧٦- وما بعدها. دار جرير - عمان، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

(٥) الصبغة الشعرية للنحو العربي، محمد عمار درين، مجلة الدراسات اللغوية بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات ١٢٢.

الاعتماد على الشاهد الشعري، لكن المفروق بين الأمرين يرى جلياً أن القرآن كان عمدة التقعيد عندهم، أما الشعر فكان يساق غالباً لبيان ما يخرج عن القاعدة، فجاء النحاة بهذه الشواهد ليبينوا موقعها من الضرورة أو الشذوذ، أو لبيان ما تحتاجه من تأويل لاستقامة القاعدة^(١).

سادساً: الحكم على اللغة في مرحلة زمنية من مراحل تطورها وإغفال المراحل الأخرى:

فاللغة تمر بمراحل مختلفة، وهو ما يعرف بالتطور اللغوي، ويؤيد هذه الظاهرة ما ذكره الأزهري في تهذيب اللغة حيث قال: "وَقَالَ الْمُتَمَلِّسُ:

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ يَرَى
مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا^(٢)

هَكَذَا أَنْشَدَهُ الْفَرَّاءُ (لناباه) على اللغة القديمة لبعض العرب"^(٣).

فالهروي يذكر أن هذه اللغة لغة قديمة.

ومن ذلك مسألة (أكلوني البراغيث) حيث وردت في كتب النحو ونسبت لثلاث قبائل، ووصف النحاة بعضها بأوصاف تدل على عدم قبولها.

حيث إن دراسة اللغة شملت مراحل مختلفة من تاريخ اللغة العربية تبدأ من حوالي ١٥٠ سنة قبل

(١) ينظر (هل شواهد الشعر أكثر من شواهد الآيات؟) للدكتور/ إبراهيم الشمسان.

(٢) البيت من الطويل، ونسبه ابن قتيبة في الشعر والشعراء: ١/ ١٧٨، ونسبه الأمازيقي للمتلمس (ص: ٨٩) المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، لأبي القاسم الحسن بن بشر الأمازيقي، تحقيق/ ف. كرنكو، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م. ونسبه القالي في الأمالي لعمر بن شأس، وهو في ديوان المتلمس الضبعي (ص: ٣٤) تحقيق/ حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية ١٣٩٠ هـ ١٩٧٠ م وروايته:

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ يَرَى ... مَسَاغًا لِنَابِيهِ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا

قال الفرّاء: "وَأَنْشَدَنِي رَجُلٌ مِنَ الْأَسَدِ عَنْهُمْ. يَرِيدُ بَنِي الْحَارِثِ:

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ يَرَى ... مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا ٢ / ١٨٤،

الشُّجَاعُ: الذِّكْرُ مِنَ الْحَيَاتِ. صَمَّمَا: عَضَ فِي الْعِظْمِ.

(٣) تهذيب اللغة: ١٢ / ٩٠.

الإسلام وتستمر إلى نهاية عصر الاحتجاج، وهذه المدة لم تكن اللغة فيها ثابتة، بل متغيرة ومتطورة، فقام المقعدون للغة بالجمع بين شواهد هذه المراحل المختلفة وحاولوا وضع قواعد موحدة لها، وهذا أمر جعلهم في بعض الحالات يقومون بتلحين وتخطئة بعض اللغات التي تخالف قاعدتهم الموحدة التي وضعوها^(١)

جاء في البحر المحيط: "... وَمَا قَالَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ هُوَ عَلَى لُغَةِ أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثُ، وَهِيَ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ وَالْعَرَبُ عَلَى خِلَافِهَا، فَلَا يُحْمَلُ عَلَيْهَا مَعَ مَا فِيهِ مِنْ مُخَالَفَةِ الظَّاهِرِ"^(٢).

ويرى فوزي الشايب أن هذه اللغة التي وصفها بعضهم بالأوصاف التي ترددها هي في الحقيقة تمثل مرحلة تاريخية أولية فهي المرحلة الأولى لهذا الأسلوب، إلا أن العربية تجاوزتها في مراحل زمنية أخرى إلى أن استقرت على ما هي عليه من أفراد الفعل مع المثنى والجمع فـ(أكلوني البراغيث) هي الأصل، والأسلوب الحالي هو الفرع، ولكن هذا الفرع لم يكن يسير بسرعة واحدة عند جميع القبائل، فالقبائل المنعزلة كان تطور اللغة فيها بطيئا^(٣).

فالجملة الفعلية لها صورتان: الأولى: يكون فعلها خاليا من علامتي التثنية والجمع مع الفاعل المثنى أو الجمع، والثانية: يكون فعلها مشتملا على علامة تثنية مع الفاعل المثنى، وعلامة جمع مع الفاعل الجمع وهو ما يعرف بـ(المطابقة) وهي اللغة الأقدم بحسب الدراسات التاريخية اللغوية المقارنة؛ لأن أصل اللغات السامية فيها المطابقة بين الفعل وفاعله^(٤).

ثم تطور الأمر وتركت المطابقة، ثم شاعت هذه الصورة عند أغلب العرب، وبقيت بقية من اللغة

(١) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية لتمام حسان: ٣٢.

(٢) البحر المحيط: ٣/٣٠٩.

(٣) ينظر: الماضي المجرد ومسألة البناء على الفتح، لفوزي الشايب (ص: ١٤١) بحث بمجلة جامعة الملك سعود، كلية الآداب، المجلد الثالث، العدد الأول: ١٩٩١ م.

(٤) ينظر: فصول في فقه اللغة للدكتور/ رمضان عبد التواب (ص: ٨١) مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة السادسة

١٤٠٢ هـ - ١٩٩٩ م.

القديمة، بل وجاءت في القرآن الكريم فحاول النحاة توجيهها على الأوجه المذكورة في موضعها^(١). وهذه اللغة هي الأصل وهي موجودة الآن في بعض اللهجات المعاصرة، فيقولون ظلموني الناس، وزاروني الجيران^(٢).

ومن ذلك -أيضا- كسر حرف المضارعة في بعض اللهجات القديمة وهو موجود إلى الآن في لهجاتنا المحلية نحو (تعلم) بكسر التاء، وكذلك مديون ومبيوع^(٣).

وكذلك إعراب الأسماء الستة بالحركات الطويلة (الحروف) هو أصل سامي قديم، احتفظ به في هذه الكلمات التي تعد من العناصر اللغوية الموغلة في القدم، ليس توطئة وتمهيدا للمثنى والجمع كما قال بعضهم^(٤).

ويرى بعض الباحثين أن مسألة إعمال (ما) وإهمالها قد مر بمراحل تاريخية مختلفة:

الأولى: مرحلة إهمال (ما) وبالتالي رفع المبتدأ والخبر بعدها، وهذا هو المنسوب لبني تميم.

الثانية: مرحلة إعمال (ما) عمل (ليس) فيرفع المبتدأ بعدها اسما لها، وينصب الخبر خبرا لها، وهذه مرحلة متقدمة نسبيا^(٥) وهو المنسوب للحجازيين.

(١) ينظر: في تاريخ العربية، أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي، للدكتور/ نهاد الموسى (ص: ٢٠٩) دار كنوز المعرفة العلمية، واللهجات العربية وعلاقتها باللغة العربية الفصحى دراسة لغوية، لمحمد شفيع الدين (ص: ٩٠ ومابعدهما) مجلة دراسات الجامعة الإسلامية العالمية شيتاغونغ المجلد الرابع ٢٠٠٧م. ٩٠ ومابعدهما.

(٢) ينظر: من امتداد اللهجات العربية القديمة في بعض اللهجات المعاصرة للدكتور/ رمضان عبد التواب: ١٧٧ ومابعدهما.

(٣) المصدر السابق

(٤) إعراب الأسماء الستة أصله وتطوره مجلة جامعة الملك سعود المجلد العاشر (ص: ٣٢٨ ومابعدهما) لفوزي الشايب، وينظر: الركام اللغوي بين القدماء والمحدثين، لمنصور عبد الكريم الكفاوين (ص: ٦٩ ومابعدهما) رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة ٢٠٠٧م.

(٥) ويذكرون أن هذه هي اللغة القديمة، وأن دخول الباء جاء متأخرا بعد ذلك. ينظر: التطبيق النحوي لعبده الراجحي (ص: ١٣٣) مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

الثالثة: مرحلة إدخال الباء في خبر (ما) وهذا هو الأحدث، والأكثر في لغة الحجازيين.

وقد أشار الفراء إلى شيوع الحالة الثالثة فقال: "فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء"^(١).

واستدلوا على شيوع هذه الظاهرة بكثرة وقوعها في القرآن، ومنه قوله-تعالى: (وما الله بغافل عما تعملون)^(٢) وقوله-تعالى: (وما أنت عليهم بوكيل)^(٣)، وقوله-سبحانه-: (وما أنت بهادي العمي عن ضلالتهم)^(٤) وقوله-عز وجل-: (وما ربك بظلام للعبيد)^(٥).

ولهذا يرى بعض الباحثين أن النحاة لو اقتصروا على الصورة الأوسع والأحدث في التقعيد- أعني: المرحلة الثالثة التي يدخل فيها الباء في خبر (ما) لكان ذلك أدعى لتيسير قواعد اللغة وتخليصه من كثرة التفريعات التي تذهب به إلى الصعوبة والعسر، مع الاحتفاظ بالصور الأخرى لتتعرف بها على اتجاهات التطور النحوي للمسألة^(٦).

ومن الأمثلة على ذلك- أيضا- مسألة ضمير الفصل أو ضمير العماد كما يسميه الكوفيون وهو ضمير يفيد الربط والتأكيد على أن ما بعده خبرا لا نعتا، ويشترط له المطابقة في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتكلم والخطاب والغيبة، ويرى بعضهم أنه لا تشترط المطابقة لورود ذلك في الشعر، ومنه قوله:

وكائن بالأباطح من صديق
يراني لو أصبت هو المصابا^(٧)

(١) معاني القرآن للفراء: ٤٢/٢.

(٢) سورة البقرة: ٧٤.

(٣) سورة الأنعام: ١٠٧.

(٤) سورة النمل: ٨١.

(٥) سورة فصلت: ٤٦.

(٦) ينظر: أثر تعدد اللهجات العربية في النحو العربي، ليلى برجس أبو الغنم: ٤٦.

(٧) البيت من الوافر لجريير الخطفي، في ديوانه: (ص: ١/٢٤٤) دار بيروت، ١٩٩١م، وأمالي ابن الشَّجَرِيّ

(ص: ١/١٦٠) تحقيق/ محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ، والمغني ٦٤٣.

إذ كان ينبغي وفق قانون المطابقة أن يقول: أنا المصابا، ولهذا ذهب الجمهور إلى تأول هذا الشاهد^(١) بتأويلات مختلفة، ويرى بعض الباحثين أن هذا الضمير مر بمراحل تاريخية مختلفة فقد استخدم ضمير الفصل في بعض اللغات السامية دون التزام بالمطابقة ثم حدث للضمير تطور من جهة المطابقة فاشتهرت في مرحلة من مراحل التاريخة، ولو تم توجيه الشواهد التي وردت في ذلك بناء على التطور التاريخي لكان في ذلك راحة عن التأويل والتعليل الذي فيه الكثير من التكلف^(٢).

ومنه أيضا مسألة الممنوع من الصرف حيث يرى بعض العلماء أن صرف ما لا ينصرف في اختيار الكلام لغة لبعض العرب وقد حكاها الأخفش، وذكر أن هذه هي لغة الشعراء التي قد يضطرون في بعض الضرائر لارتكابها ثم جرت ألسنتهم بذلك فصاروا يتكلمون بها في اختيار الكلام^(٣)، ونقل بعضهم أنها لغة أسد، وقيل بل لغة التميمين، وعليها قراءة ابن أبي حيو: (ولقد جئتمونا فرادا) بتنوين (فرادى)^(٤)، ويرى بعضهم أن مسألة المنع من الصرف إنما جاءت في فترة زمنية متأخرة؛ لأن التفريق عن عدمه جاء متأخرا^(٥).

(١) تأولوه على أوجه منها: ١- أنه على حذف مضاف أي: مصابي هو المصاب، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه. ٢- أن الضمير (هو) لتأكيد الفاعل في الفعل (يراني) على تقدير مضاف و(مصاب) مصدر والتقدير: يظن مصابي المصاب، والمعنى: يحتقر كل مصاب دونه. ٣- أنه عن صديقه بمنزلة نفسه، ولهذا جعل ضمير الصديق مؤكدا لضميره على هذا المعنى. ينظر: همع الهوامع: ١/ ٢٧٦.

(٢) التطور النحوي، لبرجستراسر: (ص: ١٣٦) محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية ١٩٢٩م، أخرجه وصححه وعلق عليه الدكتور/ رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي، القاهرة.

(٣) ينظر: همع الهوامع: ١/ ١٢٠.

(٤) ينظر: إعراب النحاس: (ص: ٢/ ٢٢) تحقيق زهير غازي زاهد عالم الكتب ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م بيروت، ومشكل إعراب القرآن (ص: ١/ ٣٦١) تحقيق/ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ.، والحجة في القراءات السبع (ص: ٣٥٩) تحقيق/ عبد العال سالم مكرم، دار الشروق - بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠١هـ، واللهجات العربية في القراءات القرآنية لعبده الراجحي: ١٩٢.

(٥) اللهجات القرآنية لعبده الراجحي: ١٩٢.

سابعاً : التقييد :

التقييد في حد ذاته أحد أهم أسباب الاختلاف في الحكم على اللغة؛ لأن التقييد يجعل النحوي ملزماً بأن يرد ويضعف بعض اللغات؛ لأنه مضطر لأن يقعد على اللغة المطردة وفق الأعم الأغلب، فيعمد إلى بعض اللغات المخالفة بالتضعيف، وهنا يقصد أنها ضعيفة مقارنة بالأغلب الأعم من لغات العرب، أو بالمقارنة بالقياس الذي يرتضيه هو، ولهذا فالنحاة قد يردون بعض اللغات أو يتأولون ما جاء موافقاً لها من شواهد حتى تستقيم لهم القاعدة، ومن ذلك أن (إن) النافية قد رفض إعمالها أكثر البصريين والفراء مع وجود شواهد على ذلك، بل ووجود قراءة سعيد بن جبير، والمنسوبة إلى أهل العالية^(١)، وهم ممن تقبل لغتهم عند النحاة، وذلك في قوله تعالى - : (إن الذين تدعون من دون الله عبادة أمثالكم) بنصب (عبادا)^(٢) ويؤيد هذه اللهجة قول الشاعر:

إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِيَا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أضعفِ المَجَانِينِ^(٣)
وقول الآخر:

إِنَّ المَرءَ مَيْتًا بَانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بَأَنْ يُبَغَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا^(٤)

حيث عملت (إن) في الشواهد السابقة، وثبتت نسبة هذه اللغة لقبيلة من العرب ممن يؤخذ بلغتهم إلا أن استقامة القاعدة أبت إلا أن يتأولوا ماورد من شواهد لينبني على ذلك قاعدة وهي أن (إن) النافية

(١) يقصد بها ما فوق أرض نجد إلى تهامة وإلى ما وراء مكة وما والاها، ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ص: ١ / ٢٧٩) تحقيق / يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

(٢) ينظر: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني (ص: ١ / ٢٧٠) نشر وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

(٣) البيت من المنسرح، ولا يعلم قائله، وهو من شواهد أوضح المسالك ١ / ٢٩١، وخزانة الأدب ٤ / ١٦٦، والمقاصد النحوية ٢ / ١١٣،

(٤) البيت من الطويل، وهو من الشواهد التي لا يعلم قائلها، تخليص الشواهد ص ٣٠٧؛ والمقاصد النحوية ٢ / ١٤٥؛

مهملة، ولهذا فقد خالف من قال بإهمالها عدد من النحاة^(١)، ولا يقال هنا إن رفض هؤلاء النحاة كان لنقص الاستقراء؛ لأن النحاة علموا بالشواهد وحاولوا تأويلها.

ومن ذلك ما فعلوه في اللهجة التي تلزم المثنى الألف في جميع أحوالها، حيث نسبت هذه اللهجة لكنانة وبني الحارث بن كعب، وبني العنبر، وبني الهجيم، وبطون من ربيعة، وبكر بن وائل، وزبيد، وخنعم، وهمان، وفزارة، وعذرة، ومما يشهد لهم قراءة: (إن هذان لساحران)^(٢) وقراءة أبي سعيد الخدري (فكان أبواه مؤمنان)^(٣) وحيث: (لا وتران في ليلة)^(٤)

وقول الشاعر:

فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى
مساغا لناباه الشجاع لصمما^(٥)

وقول الآخر:

إِنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا
قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا^(٦)

ومع وجود هذه الشواهد المنسوبة لقبائل بعينها إلا أن من النحاة من ذهب لتأويل كل ذلك^(٧) لتستقيم قاعدة المثنى وهي أنه يرفع بالألف، وينصب ويجر بالياء، وترك القول بأن المثنى يجوز إعرابه بحركات مقدره على الألف في الرفع والنصب والجر.

(١) مثل: الكسائي، والفراسي، وابن جني، وابن مالك. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٧٦، والمغني: ١/ ٣٥.

(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ٢/ ٣٢١، تح/ علي محمد الضباع، المطبعة التجارية.

(٣) ينظر: المحتسب لابن جني: ٢/ ٣٨٧.

(٤) مسند الإمام أحمد: ٥/ ٥٨٢، تح/ السيد أبو المعاطي النوري، عالم الكتب، بيروت: ١٤٠١٩هـ-١٩٩٨م.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) سبق تخريجه.

وينسبان -أيضا- لأبي النجم العجلي، وهما في ديوانه (ص: ٢٢٧) جمع وشرح وتحقيق / محمد أديب عبد الواحد، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق: ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، ونسبا لغيرهما، وهما من شواهد الإنصاف: ١/ ١٨، وخزانة الأدب: ٣/ ٣٣٧،

(٧) مما ذكر في تأويل ذلك أم (إن) بمعنى (نعم) وأن الأصل: إنه هذان لساحران... إلى غير ذلك.

ولو قيل إن ذلك لغة لكان في ذلك بعد عن كثير من التأويل، إلا أن ما سوغ لهم ذلك هو أمر التقعيد الذي أباح لهم هذه التأويلات.

بل إن التقعيد هو الذي دفعهم إلى أن يرموا بالخطأ بعض القراءات ومن ذلك قراءة (فلتفرحوا)^(١) قال المرادي: "وأما مضارع المخاطب المبني للفاعل فدخلها عليه قليل استغناء بصيغة أفعال، قالوا: وهي لغة رديئة"^(٢).

وقراءة حمزة الزيات: (تساءلون به والأرحام)^(٣) حيث قالوا لا يجوز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار بل قال بعضهم لو صليت خلف إمام يقرأ (والأرحام) بالجر لأخذت نعلي ومضيت^(٤)

(١) سورة يونس: ٥٨، والقراءة بالتاء قراءة رويس والحسن والمطوعي وأبي وأنس رضي الله عنها، ورفعت للنبي صلى الله عليه وسلم. ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للدمياطي البناء: ١/ ٣١٥، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/ ١٢٦٦)

(٣) ينظر: التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني (ص: ٩٣) تحقيق / أوتو تريزل، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م. والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢ / ٢٢٧. تحقيق / علي محمد الضباع، نشر المطبعة التجارية الكبرى، وممن لحن القراءة نصر بن علي بن محمد الفارسي النحوي، حيث قال: (والأرحام بالخفض، قرأها حمزة وحده، وهو ضعيف، لأنه عطفه على الضمير المجرور بالباء، وهذا يضعف من جهة القياس والاستعمال جميعاً. ينظر: الموضح في وجوه القراءات وعللها للشيرازي المعروف بابن أبي مريم، (ص: ١ / ٤٠٢) تح / عمر الكبيسي، نشر الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، وهو في الأصل رسالة دكتوراه، الطبعة الأولى: ١٤١٤هـ..

(٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (ص: ٥ / ٣) تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة الثانية: ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

وكذلك قراءة (قتل أولادهم شركائهم)^(١) لأنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعوله. ولهذا فقد قال السيوطي: "كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن"^(٢)، وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها وثبت ذلك دليل على جوازه في العربية"^(٣).

ورد القراءات في غالب الأمر هو رد لبعض لغات العرب وأيضا فقد ردوا لغة تميم وأسد متمثلة في قراءة أبي عمرو، وهو تميمي، وهذه القبائل كانت تميل للسرعة والتخفيف في النطق فيسكنون إذا تواتت الحركات، ففي: (بارئكم) في نحو قوله -تعالى-: (فتوبوا إلى بارئكم)^(٤) وغيرها قرأها أبو عمرو وتسكين الهمز.^(٥)

وقد رد ذلك بعض النحاة، وطعنوا في القارئ والقراءة، قال ابن الجزري عن طعن المبرد في إسكان أبي عمرو: "وَذَلِكَ وَنَحْوُهُ مَرْدُودٌ عَلَى قَائِلِهِ وَوَجْهَهَا فِي الْعَرَبِيَّةِ ظَاهِرٌ غَيْرٌ مُنْكَرٍ، وَهُوَ التَّخْفِيفُ وَإِجْرَاءُ الْمُتَّفَصِّلِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ مُجْرَى الْمُتَّصِلِ مِنْ كَلِمَةٍ نَحْوَ إِبِلٍ، وَعَضُدٍ، وَعُغْنٍ"^(٦). عَلَى أَنَّهُمْ نَقَلُوا أَنَّ لُغَةَ

(١) ينظر: الموضح في وجوه القراءات وعللها ١ / ٥٠٥، وممن رد هذه القراءة الإمام الطبري، اعتمادا على رأي البصريين، حيث لا يجيزون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول. ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، للطبري (ص: ٨ / ٣١) تحقيق / أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ.

(٢) ينظر في ذلك: النحويون والقراءات القرآنية لزهير زاهد (ص: ١٢٠ وما بعدها) مجلة الجامعة المستنصرية، ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م.

(٣) الاقتراح: ٦٩.

(٤) سورة البقرة: ٥٤.

(٥) ينظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: ٧٧، وشرح التسهيل لابن مالك: ١ / ٥٨.

(٦) تسكين نحو: فخذ ونحوه لغة بكر بن وائل، ونسبت لتميم (البحر المحيط: ٣ / ٦٩٥، ولربيعه في رسالة الصاهل والشاحج، لأبي العلاء المعري (٤٤٠، ٤٨٦، ٦٦٦) تحقيق الدكتورة/ عائشة عبدالرحمن، دار المعارف: ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي للعلامة الدكتور / رمضان عبد التواب (ص: ٢٩٣) مكتبة

الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة: ١٤١٧ هـ ١٩٩٧ م

تَمِيمٌ تَسْكِينُ الْمَرْفُوعِ مِنْ (يَعْلَمُهُمْ) ^(١) وَنَحْوِهِ وَعَزَاهُ الْفَرَاءُ إِلَى تَمِيمٍ وَأَسَدٍ مَعَ أَنَّ سَيَبَوِيهَ لَمْ يُنْكِرِ
الْإِسْكَانَ أَصْلًا، بَلْ أَجَازَهُ ^(٢).

فانظر إليهم كيف ذهب بهم التعميد إلى أن يردوا بعض لغات العرب، بل وأكثر من ذلك حين ردوا
بعض القراءات لمخالفتها قواعدهم.

(١) يرى بعض العلماء أن لأبي عمرو الاختلاس فظن من سمعه أنه يسكن وليس كذلك ينظر: الحجة لأبي علي
الفارسي: ٢ / ١٢، ٢٤. وممن ذكر أن أبا عمرو يختلس سيبويه. ينظر: الكتاب: ٤ / ٢٠٢، ولهذا ذكر ابن جني أن القراء
رووا مثل ذلك عن أبي عمرو بالإسكان ورواها سيبويه بالاختلاس. ينظر: الخصائص: ٢ / ٣٤٢، وينظر: أثر القراءات
القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس نموذجاً. للدكتور عبد الرازق بن حمودة القادوسي (ص:) رسالة دكتوراه،
بكلية الآداب - جامعة حلوان ٢٠١٠م

(٢) النشر في القراءات العشر (٢ / ٢١٣)

الخاتمة

لقد حاولت أن أصل لدواعي وأسباب عدم اتفاقهم على مقياس موحد لقبول اللغة أو ردها، واستلزم ذلك بعض الأمور الأخرى مثل البحث عن منهجهم في عرض اللغات في مؤلفاتهم، وقد توصلت إلى بعض النتائج والتوصيات.

أولاً: النتائج:

١- لم يتفق النحاة على منهج معين في عرضهم لغات العرب في كتبهم، بل لم يكن لكل واحد منهم منهج محدد، فعرضوا اللغات في بأوجه مختلفة تم ذكرها في ثنايا البحث.

٢- يرى بعض الباحثين^(١) أن النحاة لم يفرقوا أثناء جمعهم للمادة اللغوية بين مستوى الأداء اللغوي لكل من اللغة المشتركة واللهجات فقد "أقحموا اللهجات العربية بصفات وخصائصها المتباينة ونظروا إليها على أنها صور مختلفة من اللغة المشتركة"^(٢).

وأرى أن هذه المرحلة لا يمكن فيها فصل اللهجات عن اللغة المشتركة، فهي مرحلة جمع، ولا يمكن أن يتميز المستويان إلا بعد مرحلة الجمع والدراسة والتمحيص، أما أنهم لم يفرقوا بين المستويين فلم يكن كذلك؛ لأنهم هم من قاموا بالتمييز بينهما فيما بعد، أما التعليل بأن الخلط بين المستويين أوجد حالة من المشكلات التي حاول النحاة فيها التوجيه والتعليل والتحليل فكل هذا ليس دليلاً على أنهم لم يفرقوا بين مستويات اللغة المختلفة، بل دليل على أنهم فرّقوا وحاولوا توجيه ما خالف عللهم القياسية.

٣- لم يتقيد النحاة بالأخذ عن القبائل التي قرروا أنه لا يؤخذ إلا منها، بل وأخذوا من بعض القبائل التي منعوا الأخذ منها لمجاورتهم للأعاجم أو لاختلاطهم بالعجم، بل قد رفضوا في كثير من الأحيان لغات لبعض القبائل التي قالوا بالأخذ منها كقيس، وتميم، وأسد^(٣).

(١) الباحثة ليلى برجس أبو الغنم، أثر تعدد اللهجات في النحو العربي: ١١٨. وقد استشهدت بكلام الدكتور أحمد مختار عمر.

(٢) البحث اللغوي عند العرب، لأحمد مختار عمر: ١٣٤.

(٣) أثر تعدد اللهجات في النحو العربي: ١٣٠.

٤- إذا كان مبدأ المخالطة مانعا من أخذ اللغة عنهم فإن أولى من لا يؤخذ عنه قريش إلا أن النحاة أجمعوا على الأخذ منها بل وجعلوها- أعني: لغة قريش- مقياسا للفصاحة، لأن مخالطة قريش للقبائل الأخرى كانت لانتقاء الأوضح.

٥- ظهرت قضية المفاضلة بين اللغات في كتب النحاة بشكل كبير، فقررروا أن تلك اللغة رديئة والأخرى شاذة، وهذه أقيس من تلك، وكان ذلك وفق المعايير والمقاييس التي وضعوها لأنفسهم، ولم يكونوا في كثير من الأحيان يعللون لتلك الأوصاف، وبناء على تلك الأوصاف كانت ترد بعض الآراء النحوية أو تقبل، مع أن هذا المرفوض وهذا المقبول ما هو إلا لغة من اللغات التي عبر عنها ابن جنى بأنها كلها حجة، واكتفى النحويون بنسبة اللغات في غالبها إلى إقليمين كبيرين هما الحجاز وتميم، بل وجاء اهتمام العلماء عموما باللغات بعدما تم جمع المادة اللغوية وبعدها وضعت المعايير والمقاييس للغة المشتركة، ولهذا فكأنهم عادوا إليها بعد أن تجاوزوها.^(١)

٦- كثير من القبائل التي أخرجها الفارابي عن دائرة الفصاحة استشهد النحاة بشعر شعرائهم، ومن ذلك ربيعة^(٢)، وقد قام أحد الباحثين بدراسة جمهرة ابن دريد مقارنا من استشهد ابن دريد بشعرهم بما في وثيقة الفارابي فوجد أن قبائل: لحم، وجزام، وقضاعة، وغسان وإياد وتغلب والنمر وبكر وعبد القيس، وأزد عمان، وأزد اليمن وبني حنيفة وثقيف وسكان الطائف ممن ذكر الفارابي أنه لا يؤخذ عنهم اللغة إلا أن ابن دريد استشهد بشعراء قضاعة وغسان وإياد وتغلب والنمر وبكر وعبد القيس والأزد وثقيف وبني حنيفة^(٣).

٧- أهم أسباب الخلاف في قبول اللغة أو ردها، وعدم اتفاق النحاة على مقياس معين للأخذ باللغة هو الاختلاف الكبير في أصول كثيرة عند النحاة على مستوى المدارس النحوية، وعلى مستوى أفراد

(١) أثر تعدد اللهجات في النحو العربي: ١٢٨، وما بعدها.

(٢) القبائل العربية في الاحتجاج النحوي لعبد الله أحمد النهاري: ٥٧٥٣.

(٣) ينظر: القبائل العربية التي خالفت نص وثيقة الفارابي في جمع اللغة معجم جمهرة اللغة لابن دريد دراسة تطبيقية

الجزء الثاني نموذجاً، للدكتور / أحمد إبراهيم محمد بني عطا: ٣١.

النحاة أنفسهم، مما أدى إلى تدفق هذا الخلاف في الفروع المختلفة فاتسعت رقعة الخلاف فيما بينهم.

٨- لا يجوز تغليب العرب، لأن ذلك سيفضي إلى هدم القواعد النحوية؛ لأن القواعد مبنية على كلامهم، ولهذا رفض بعض العلماء وصف سيبويه لزهير بالغلط^(١)، وممن رفض كلام سيبويه ابن مالك حيث قال: "وهذا غير مرضي منه رحمه الله، فإن المطبوع على العربية كزهير قائل البيت لو جاز غلظه في هذا لم يوثق بشيء من كلامه، بل يجب أن يعتقد الصواب في كل ما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغير الطباع، وسيبويه موافق على هذا، ولولا ذلك ما قبل نادرا كـ (لُدُنْ غدوةً)، وهذا حجرٌ ضبٌّ خرب"^(٢).

٩- يمكننا الجمع بين منهج النحاة النظري (اللغات كلها حجة) ومنهجهم التطبيقي المتمثل في (القبول والرد) بأن جميع ما ورد عن العلماء من رد لشيء من اللغات يحتمل أمرين: الأول: أن اللغة لم تثبت عنده، ولهذا ردها، كما فعل أبو علي الفارسي، ولهذا فإنها إذا ثبتت فلا وجه لردها بعد ذلك.

الثاني: أن ألفاظ الرد نحو: (مردودة- ضعيفة- رديئة- غلط...) كل ذلك لا يخرج عن ضوء القياس، فهي لغة رديئة أو ضعيفة بالنسبة لقياس ذلك النحوي، ولهذا يفهم من التخطئة الصريحة التخطئة بالنسبة للقياس، قياس ذلك النحوي- وليست التخطئة مطلقا، ولا يفهم من ذلك أن العربي نطق خطأ، ولهذا فما رده هذا اللغوي قد يقبله غيره لموافقته قياسه، وهذا ما حصل في تلحين بعض القراءات.

١٠- ما قام به بعض النحاة من رد أو تضعيف للغة ما غالبا ما يكون مرده لمحاولة اللغوي إحكام نظام البناء النحوي، وهو نظام مبني على قياسه الذي ارتضاه، ولا شك أن هذا النظام لا توافقه جميع

(١) غلط سيبويه زهيرا في قوله:

بدالي أي لست مدرك ما مضى.... ولا سابق شيئا إذا كان جائيا. سبق تخريجه.

(٢) شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك (٢/ ٥٢).

اللغات، أو لا توافقه في بعض مراحلها الزمنية، ولهذا يتعرض لها النحوي بشيء من التضعيف أو الرد، ليم له نظامه الذي يقيمه، فرده أو تضعيفه إنما هو بالنسبة لمكانة هذه اللغة في هذا النظام، فالمسألة نسبية، وليست مطلقة، ولهذا فاللغات التي يردها عالم تقبل على رأي عالم آخر، فتكون جميع اللغات في المجموع مقبولة، وهذا يفسر قولهم: اللغات كلها حجة.

ثانياً: التوصيات:

١- أرى أنه ينبغي دراسة منهج النحاة في لغات العرب في مؤلفاتهم دراسة منفردة في كل كتاب على حدة، حتى يظهر لنا جليا الأساس الذي رفع النحاة عليهم صرح اللغة العظيمة، وخاصة الكتب القديمة.

٢- العلاقة بين القراءات القرآنية ولغات العرب علاقة وثيقة، ولهذا ينبغي دراسة القراءات القرآنية في ضوء لغات العرب، ويجب عدم الفصل بينهما.

٣- وردت أسماء القبائل التي نسبت لها اللغات بطريقة تحتاج إلى مزيد من الدقة، فتارة ينسب النحوي لأصل القبيلة، وتارة ينسب لفرعها، وتارة ينسب للإقليم الذي تسكنه بعض القبائل، ومن المعروف أن بعض القبائل قد اختلف مكان وجودها في مراحل مختلفة من الزمن، فمثلا ينسب في بعض الكتب لبني العنبر، وهم بطن من بطون تميم^(١)، ويتضح ذلك جليا في لغة إلزام المثنى الألف في جميع حالاته، حيث نسبت لبني الحارث بن كعب، وقال بعضهم لغة بلحارث بن كعب ومن جاورهم، ونسبت لكنانة، وإلى بني الحارث بعض بني سليم، ونسبت لختعم وزبيد، ونسبت إلى بطن من ربيعة، ونسبت لبكر بن وائل وهم بطن من ربيعة، ونسبت لعكل، ونسبت إلى طيء، وإلى بلعنبر، وهم بطن من تميم، وبلهجوم وهمدان ومراد وعذرة، ولبني عقيل، وذكر بعضهم أنها لغة

(١) نسبة للعنبر بن عمرو بن تميم. ينظر: معجم قبائل العرب لرضا كحالة: ٢/ ٨٤٥، نشر مؤسسة الرسالة: ١٩٩٤م.

بلحارث ووافقتها قريش^(١)، وهذه القبائل منتشرة في أرجاء جزيرة العرب، فكأنها لغتهم جميعا^(٢)، ولهذا أوصي بدراسة تشتمل على أصل القبيلة وفروعها، ومكان وجودها، والأماكن التي انتقلت فيها القبائل، والمظاهر النحوية والصرفية لكل قبيلة، كل هذا في زمن الاحتجاج.

٤- مسألة تخطيط العرب تحتاج إلى مزيد من الدراسة، لأن هذه الدعوى فيها الكثير من الخطورة؛ إذ لو جاز أن يخطئ العربي لما ثبتت قاعدة نحوية ولا صرفية.

(١) ينظر: الجمل المنسوب للخليل: ١٣٢، معاني القرآن للأخفش: ١/ ٢٩١، ومعاني القرآن للفراء: ٢/ ٨٤، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٢٤٨، والحجة لابن خالويه: ٢٤٣، والصاحبي: ٢٩، والبحر المحيط: ٨/ ٤١٨، ومغني اللبيب: ١/ ٣٨، وهمع الهوامع: ١/ ٤٠.

(٢) ينظر: (إن هذان لساحران) بين النقل القرآني والدرس اللغوي قديما وحديثا (ص: ٢٢) للأستاذ الدكتور/ محمد عبدالواحد الدسوقي، المجلة العلمية لكلية القرآن الكريم للقراءات وعلومها بطنطا، العدد (٣).

ثبت المصادر والمراجع

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، لأحمد الدمياطي المعروف بالبناء، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ.
- أثر اختلاف اللهجات في النحو العربي لليلى برجس أبو الغنم، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية: ٢٠٠٣م.
- أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس نموذجاً لعبد الرزاق بن حمودة القادوسي، رسالة دكتوراه، بكلية الآداب - جامعة حلوان ٢٠١٠م.
- أثر تعدد اللهجات العربية في النحو العربي، للباحثة/ ليلي برجس محمد أبو الغنم، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٠م.
- أخبار النحويين البصريين، للسيرافي، تحقيق/ طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٣ هـ - ١٩٦٦ م.
- الأصول دراسة إستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو - فقه اللغة - البلاغة) للدكتور/ تمام حسان عالم الكتب، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- إعراب الأسماء الستة أصله وتطوره، لفوزي حسن الشايب، مجلة جامعة الملك سعود المجلد العاشر: ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.
- إعراب القرآن للنحاس، تحقيق زهير غازي زاهد عالم الكتب ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م بيروت.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابن خالويه، دار الكتب المصرية ١٣٦٠هـ - ١٩٤١م.
- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق/ سمير جابر، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية.
- أغلاط العرب وأخطاؤها في ضوء كتاب سيبويه دراسة تحقيقية نقدية، لصالح نوري عبد الله. نشر مجلة كلية التربية، جامعة بغداد، المجلد: ٢٠، العدد: ٨٥، ٢٠١٤م.
- الاقتراح في أصول النحو وجدله، للسيوطي، تحقيق وشرح الدكتور/ محمود فجال، وشرحه يسمى (الإصباح في شرح الاقتراح) دار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ - ١٩٨٩م.

- أمالي ابن الشجري، لابن الشجري، تحقيق/ محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م.
- الأمالي لأبي علي القالي، اعتنى بالوضع والترتيب/ محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، الطبعة: الثانية، ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٦ م.
- (إن هذان لساحران) بين النقل القرآني والدرس اللغوي قديما وحديثا، للأستاذ الدكتور/ محمد عبدالواحد الدسوقي، المجلة العلمية لكلية القرآن الكريم للقراءات وعلومها بطنطا، العدد (٣).
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين لأبي البركات، الأنباري، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، تحقيق/ يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي، تحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.
- البحث اللغوي عند العرب، للدكتور/ أحمد مختار عبد الحميد عمر، عالم الكتب، الطبعة: الثامنة ٢٠٠٣ م.
- البحر المحيط، لأبي حيان، تحقيق/ صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، ١٤٢٠ هـ.
- بحوث ومقالات في اللغة للأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م.
- بغية الوعاة بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.
- البلغة إلى أصول اللغة، لأبي الطيب القنوجي، تحقيق/ سهاد حمدان أحمد السامرائي، سالة ماجستير، جامعة تكريت.
- البيان والتبيين، للجاحظ، تحقيق/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة السابعة، ١٤١٨ هـ،

١٩٨٨ م.

- تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- تاريخ آداب العرب، للرافعي، دار الكتاب العربي.
- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، للتنوخي، تحقيق الدكتور/ عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ - ١٩٩٢ م.
- تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب د/ محمد المختار ولد اباه، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الثانية: ٢٠٠٨ م
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق/ عباس مصطفى الصالحي، الطبعة الأولى: ١٤٠٦ - ١٩٨٦ م
- التذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الأستاذ الدكتور/ حسن هندراوي، دار القلم، دمشق.
- التطبيق النحوي، للدكتور/ عبده الراجحي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م.
- التطور النحوي للغة العربية، لبرجستراسر محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية ١٩٢٩ م، أخرجه وصححه وعلق عليه الدكتور/ رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي، القاهرة.
- تغليب العرب بين القبول والرفض لعمر بورنان، بحث منشور بكلية الآداب واللغات جامعة آكلي محند أولحاج بالبويرة، العدد: ٥، السنة الثامنة، ديسمبر ٢٠١٣ م.
- تقعيد اللغات في النحو العربي للدكتور، إبراهيم بن سليمان المطرودي مجلة العلوم العربية، العدد (٣٦) ١٤٣٦هـ،
- تقعيد اللغات في النحو العربي، مجلة العلوم العربية، لإبراهيم المطرودي، نشر عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد (٣٦) ١٤٣٦هـ.
- تقويم التفكير النحوي لعلي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة ٢٠٠٥ م.

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق / علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق / عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م.
- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، تحقيق / أوتو تريزل، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م.
- جامع البيان في تأويل القرآن، للطبري، تحقيق / أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة الثانية: ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- الجمل في النحو للخليل، تحقيق الدكتور / فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق / فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق / عبد العال سالم مكرم، دار الشروق - بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠١ هـ.
- الحجة للقراء السبعة، أبو علي، تحقيق / بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، مراجعة وتدقيق / عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق / بيروت الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م
- الحروف للفارابي: ١٤٦، وما بعدها، تحقيق / محسن مهدي، المشرق، بيروت.
- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادى، تحقيق: محمد نبيل طريفى، وإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨ م، بيروت.
- الخصائص، لابن جني الموصلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.

- دراسات في العربية وتاريخها، للإمام محمد الخضر حسين، اعتنى به على الرضا الحسيني، ضمن موسوعة الأعمال الكاملة دار النوادر، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م
- دراسات في فقه اللغة، لصباحي إبراهيم الصالح، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م
- دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، للدكتور/ صاحب أبو جناح، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم: للأستاذ الدكتور: محمد عبد الخالق عضيمة أدار الحديث بالقاهرة
- دراسات لغوية في أمهات كتب اللغة، لإبراهيم محمد أبو سكين.
- دور اللهجة في التقعيد النحوي، دراسة إحصائية تحليلية في ضوء همع الهوامع للسيوطي، للدكتور/ علاء إسماعيل الحمزاوي، جامعة المنيا.
- ديوان أبي النجم العجلي الفضل بن قدامة، جمع وشرح وتحقيق/ محمد أديب عبد الواحد، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق: ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م
- ديوان المتلمس الضبعي، تحقيق/ حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م
- ديوان جرير بن عطية الخطفي، دار بيروت، ١٩٩١
- رسالة الصاهل والشاحج، لأبي العلاء المعري، تحقيق الدكتور/ عائشة عبد الرحمن، دار المعارف: ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م
- الرسالة للإمام الشافعي، تحقيق/ أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية القاهرة: ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م.
- الركام اللغوي بين القدماء والمحدثين، لمنصور عبد الكريم الكفاوين، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة ٢٠٠٧م

- الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري، تحقيق الدكتور/ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- زهر الأكم في الأمثال والحكم، للحسن بن مسعود بن محمد، أبو علي، نور الدين اليوسي، تحقيق/ محمد حجي، و محمد الأخضر، نشر الشركة الجديدة - دار الثقافة، الدار البيضاء - المغرب، الطبعة: الأولى، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي أو شرح أمالي القالي، لأبي عبيد البكري؛ تحقيق/ عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت.
- سبويه إمام النحاة، لعلي النجدي ناصف، عالم الكتب، المطبعة العثمانية بالدراسة، الطبعة الثانية.
- شرح أبيات سبويه، للسيرافي، تح/ محمد علي الريح هاشم، مراجعة طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، للشيخ خالد الأزهرى، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق/ عبد المنعم أحمد هريدي، نشر جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى.
- شرح المفصل للزمخشري، لابن يعيش (المتوفى: ٦٤٣هـ) تقديم/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م
- شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك، تحقيق/ عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م)
- شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهدة للبغدادي، صاحب خزنة الأدب، للرضي الاستراباذي، تحقيق/ محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

- شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة، ١٣٨٣.
- شرح كافية ابن الحاجب للرضي، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، نشر جامعة قاربونس: ١٩٧٨ م
- الشعر والشعراء، لابن قتيبة الدينوري، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣ هـ
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميري اليمني، تحقيق/ حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإيراني، ويوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لأحمد بن فارس، نشر محمد علي بيضون، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- الصبغة الشعرية للنحو العربي بين الحقيقية والادعاء، محمد عمار درين، مجلة الدراسات اللغوية بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، المجلد التاسع، العدد الثاني: ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م
- صحيفة الجزيرة السعودية مقال بعنوان: (هل شواهد الشعر أكثر من شواهد الآيات؟) منشور بتاريخ ٥/٣/٢٠١٦ م للدكتور إبراهيم الشمسان.
- ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق/ السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٠ م.
- طعن النحاة واللغويين في لغات العرب، للباحث/ قاسم خليل حسن القواسمة، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة: ٢٠٠٧ م
- علل التننية، لابن جني، تحقيق/ صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية - مصر.
- علل النحو، لابن الوراق، تحقيق/ محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- علم اللغة العربية د. محمود فهمي حجازي نشر/ دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

- العمدة في محاسن الشعر وآدابه لأبي على الحسن بن رشيق القيرواني، تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة، دار الجيل: ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق/ محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، الطبعة الأولى، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م
- الفاضل، للمبرد، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة: الثالثة ١٤٢١ هـ
- فصول في فقه اللغة للدكتور/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة السادسة ١٤٠٢ هـ - ١٩٩٩ م.
- في اللهجات العربية لإبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثامنة، ١٩٩٢ م.
- في تاريخ العربية أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي، للدكتور/ نهاد الموسى، دار كنوز المعرفة العلمية.
- القاموس المحيط، للفيروزآبادي تح/ مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦ هـ
- القبائل العربية التي خالفت نص وثيقة الفارابي في جمع اللغة) معجم جمهرة اللغة لابن دريد دراسة تطبيقية) (الجزء الثاني نموذجاً (د. أحمد إبراهيم محمد بني عطا.
- القبائل العربية في الاحتجاج النحوي للأستاذ الدكتور/ عبد الله أحمد النهاري، مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم، جامعة المنيا.
- قضية الاحتجاج للنحو واللغة، لحمزة بن قبلان المزيني، مجلة جامعة الملك سعود، مجلد ١٠ العدد ١٤١٨ - ١٩٩٨ م
- القياس في النحو العربي نشأته وتطوره: سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق، ١٩٩٧ م.
- كتاب في لغات القرآن، للفراء، ضبطه وصححه: جابر بن عبد الله السريع: ١٤٣٥ هـ
- الكتاب، لسيبويه سيبويه، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق/ عبد الإله النبهان، دار الفكر دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م
- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.
- اللغة الشعرية عند النحاة، دراسة للشاهد الشعري والضرورة الشعرية في النحو العربي، لمحمد عبدو فيلفل، دار جرير - عمان، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م
- اللغة العربية وأبنائها لنهاد موسى، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان.
- اللغة بين المعيارية والوصفية لتمام حسان، عالم الكتب، الطبعة الرابعة ٢٠٠٠ م
- اللمحة في شرح الملح، لابن الصائغ، تحقيق/ إبراهيم بن سالم الصاعدي، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٤ م
- اللهجات العربية في القراءات القرآنية، لعبد الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية: ١٩٩٦ م.
- اللهجات العربية نشأة وتطورا، للدكتور/ عبد الغفار حامد هلال، مكتبة وهبة، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
- اللهجات العربية وعلاقتها باللغة العربية الفصحى دراسة لغوية، لمحمد شفيع الدين، مجلة دراسات الجامعة الإسلامية العالمية شيتاغونغ المجلد الرابع ٢٠٠٧ م.
- الماضي المجرد ومسألة البناء على الفتح، لفوزي الشايب، مجلة جامعة الملك سعود، كلية الآداب، المجلد الثالث، العدد الأول: ١٩٩١ م.
- مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد: ٤٢، العدد: ٢، ٢٠١٥. ، مجلة تصدر عن عمادة البحث العلمي بالجامعة الأردنية.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، نشر وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، تحقيق/ عبد السلام عبد الشافي محمد، دار

- الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢ هـ
- المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق/ عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م
 - مختصر ابن خالويه (مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، مكتبة المتنبى، القاهرة.
 - المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي للعلامة الدكتور/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة: ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م
 - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو للدكتور/ مهدي المخزومي، الطبعة الثانية: ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م، مصطفى البابي الحلبي.
 - مراتب النحويين لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ١٩٥٥ م.
 - مراحل تطور الدرس النحوي للدكتور/ عبد الله بن حمد الخثران، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية: ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م
 - المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تحقيق/ فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م
 - المستدرک علی الصحیحین، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، تحقيق/ مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ - ١٩٩٠
 - المستوى اللغوي للفصحى واللهجات للنثر والشعر، لمحمد عيد عالم الكتب القاهرة: ١٩٨١ م
 - مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق/ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ هـ.
 - مصادر الشعر الجاهلي، ناصر الدين الأسد، دار المعارف بمصر، الطبعة السابعة ١٩٨٨
 - معاني القرآن، للفراء، تحقيق/ أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل

- الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، الطبعة الأولى.
- معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) لياقوت الحموي، تحقيق/ إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م
 - معجم الشعراء، للمرزباني، تصحيح وتعليق: الأستاذ الدكتور ف. كرنكو، مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م
 - معجم قبائل العرب لرضا كحالة: ٢/ ٨٤٥، نشر مؤسسة الرسالة: ١٩٩٤ م.
 - المغرب في ترتيب المغرب، للمطرزي، دار الكتاب العربي.
 - مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام، تحقيق/ مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥ م.
 - مسند الإمام أحمد، تح/ السيد أبو المعاطي النوري، عالم الكتب، بيروت: ١٤٠١ هـ - ١٩٩٨ م.
 - المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، تحقيق/ علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣ م.
 - المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى) لبدر الدين العيني، تحقيق/ علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام الطبعة الأولى: ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
 - المقتضب، للمبرد، تحقيق/ محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت
 - ملحقات الديوان لرؤبة بن العجاج، اعتنى به: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة الكويت.
 - من امتداد اللهجات العربية القديمة في بعض اللهجات المعاصرة، للدكتور/ رمضان عبد التواب.
 - من تاريخ النحو العربي للأستاذ الدكتور/ سعيد الأفغاني، مكتبة الفلاح.
 - المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، لأبي القاسم الحسن بن بشر الأمدي، تحقيق/ ف. كرنكو، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
 - الموشح في مأخذ العلماء على الشعراء للمرزباني، تحقيق/ محمد حسين شمس الدين، دار الكتب

- العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- الموضوع في وجوه القراءات وعللها، للشيرازي المعروف بابن أبي مريم، تح/ عمر الكبيسي، نشر الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، وهو في الأصل رسالة دكتوراه، الطبعة الأولى: ١٤١٤ هـ.
 - النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج لعبده الراجحي، دار النهضة العربية بيروت ١٩٧٩ م.
 - النحويون والقراءات القرآنية لزهير غازي زاهد، مجلة الجامعة المستنصرية، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م
 - نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات كمال الدين الأنباري، تحقيق/ إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م
 - النشر في القراءات العشر لابن الجزري، تحقيق/ علي محمد الضباع، نشر المطبعة التجارية الكبرى.
 - نكت الهميان في نكت العميان، لصلاح الدين الصفدي، علق عليه ووضع حواشيه/ مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
 - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق/ عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية مصر.

فهرس الموضوعات

٩٧٧	المقدمة
٩٨٠	تمهيد
٩٨٠	اللغة واللهجة
٩٨٠	مظاهر اهتمام النحاة باللغات
٩٨٢	اللغة بالنسبة للنحوي
٩٨٤	الفصل الأول: منهج النحاة في لغات العرب
٩٨٤	المبحث الأول: منهج النحاة في الاحتجاج بلغات العرب بين النظرية والتطبيق
٩٨٤	أولاً: المنهج النظري
٩٨٩	ثانياً: المنهج التطبيقي
٩٩١	معنى تخطئة العرب
٩٩٥	المبحث الثاني: منهج النحاة في عرض لغات العرب نسبة ووصفاً وتعليلاً
٩٩٨	نماذج من منهجهم في نسبة اللغة
١٠٠٤	تعقيب على منهجهم في نسبة اللغة
١٠٠٥	الفصل الثاني: دواعي اختلافهم وعدم اتفاقهم على مقياس موحد لقبول اللغة أو ردها
١٠٠٥	أولاً: انعكاس خلاف الأصل على الفرع
١٠٠٥	(أ) اختلافهم في القبائل التي تؤخذ منها اللغة
١٠٠٨	(ب) التشدد والتساهل في قبول الرواية
١٠١٤	(ج) الخلاف في قبول الشعر مجهول القائل
١٠١٥	(د) الخلاف في حدود الاحتجاج زماناً ومكاناً
١٠١٦	(هـ) الخلاف في مسألة ختم الشعر

- ١٠١٨..... (و) الخلاف في تحديد مقياس الفصاحة
- ١٠١٩..... ثانيا: الترجيح لموافقة القياس والتضعيف لمخالفته
- ١٠٢٢..... ثالثا: الاستقراء الناقص
- ١٠٢٤..... رابعا: الخلط بين مستويات اللغة المختلفة^٥
- ١٠٢٧..... خامسا: تقديم الاعتماد في التقييد على الشعر أكثر من النثر
- ١٠٢٩..... سادسا: الحكم على اللغة في مرحلة زمنية من مراحل تطورها وإغفال المراحل الأخرى
- ١٠٣٤..... سابعاً: التقييد
- ١٠٣٩..... الخاتمة
- ١٠٤٤..... ثبت المصادر والمراجع
- ١٠٥٦..... فهرس الموضوعات

